

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي نور البشير البيض  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
السنة الثانية ماستر علوم اقتصادية



# أثر السياسة النقدية على معدل التضخم في الجزائر دراسة قياسية اقتصاد الجزائر (1990-2024)

تحت إشراف :

- أ. عبد الحاكم أمينة

من إعداد :

- سليمي لخضر

- خثير العلمي

السنة الدراسية: 2024/2023

## الملخص

### الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع دور السياسة النقدية في مكافحة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2024) حيث أصبحت السياسة النقدية منذ قانون 90-10 تمارس دور التأثير في حجم المعروض النقدي وذلك وفق ما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة بشكل عام وظاهرة التضخم بشكل خاص بهدف مكافحة هذه الأخيرة.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى الدور الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية للحد من التضخم بالاستناد على مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة والتي تمارس البعض منها في الجزائر بشكل متناسب مع طبيعة وخاصة اقتصادها وتكون ذات فعالية في مجتمعها ونذكر من هذه الأدوات معدل الاحتياطي الإجمالي ومعدل إعادة الخصم، وقد تمكنت فعلا هذه السياسة من التعامل مع هذه الظاهرة والتخفيف من خطورتها خلال الفترة 1990-2024.

### الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية، معدل إعادة الخصم، التضخم، الجزائر

### **Resumé:**

Cette étude portait sur le rôle de la politique monétaire dans la lutte contre l'inflation en Algérie de 1990 à 2024. La politique monétaire depuis 10-90 est désormais chargée d'influencer le volume de la masse monétaire en fonction des conditions économiques actuelles et de l'inflation en particulier afin de lutter contre ce dernier.

Nous avons atteint par cette étude le rôle important joué par la politique monétaire pour réduire l'inflation sur la base d'un ensemble d'instruments directs et indirects, dont certains sont pratiqués en Algérie proportionnellement à la nature et au caractère de son économie et efficaces dans sa société. Nouvelle déduction, cette politique a effectivement été en mesure de faire face à ce phénomène et d'en atténuer la gravité au cours de la période 1990-2024

**Les mots clés : Politique monétaire, taux de remboursement, inflation, Algérie.**

## قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
74	الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	01
74	الارتباط ما بين المتغيرات محل الدراسة	02
75	اختبار درجة إبطاء السلاسل الزمنية محل الدراسة	03
76	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة	04
79	اختبار التكامل المشترك	05
81	اختبار استقرار النموذج	06
83	اختبار فحص البواقي	07
84	اختبار تجانس التباين لبواقي النموذج	08
87	تطور القروض البنكية مقارنة بالتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2024	09
93	تطور الكتلة النقدية مقارنة بالتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2024	10

## قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
53	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2024	01
54	تطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	02
58	تطور اشباه النقود في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	03
61	تطور القروض البنكية الموجهة للاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990-2024	04
63	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2024	05
64	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	06
65	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2003)	07
68	تطور معدلات التضخم خلال (2004-2024)	08
82	جذور الوحدة ومعاملات النموذج العكسية	09

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة عامة.....	أ.....
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
مقدمة الفصل.....	02.....
المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية.....	03.....
المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأهدافها.....	03.....
المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.....	09.....
المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها.....	13.....
المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم.....	18.....
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التضخم.....	18.....
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم.....	31.....
المطلب الثالث: آثار التضخم.....	37.....
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....	46.....
المطلب الأول: الدراسات السابقة حول السياسة النقدية.....	46.....



## الفهرس

---

92.....المطلب الثاني: أثر الكتلة النقدية على التضخم.....

96.....خلاصة الفصل.....

الخاتمة العامة:

النتائج

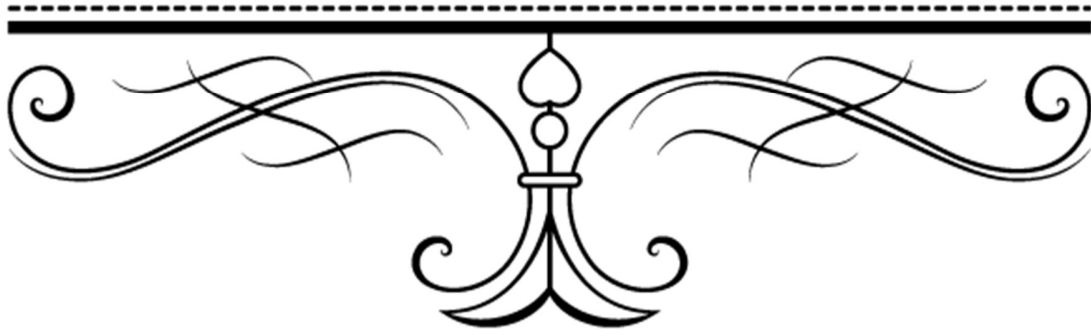
التوصيات

قائمة الملاحق

قائمة المراجع



مقدمة عامة



## المقدمة العامة

### تمهيد:

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر الأكثر شيوعاً في عالمنا المعاصر، وهي ليست وليدة هذا العصر وإنما تمتد جذورها إلى العصور القديمة، فقد عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القدم، حيث اختلفت معدلات التضخم من حقبة لأخرى فنجدها مرتفعة في البعض ومنخفضة في البعض الآخر. وما يمكن القول عنها أنها ظاهرة سائرت كافة الأنظمة الاقتصادية وشملت كل الدول على السواء متقدمة أو نامية، وشغلت بالرجال السياسة والاقتصاد على السواء، لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد كالحث على الادخار، تخفيض معدلات النمو الاقتصادي، عدم تحفيز الاستثمار وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، وبسبب تعدد الأسباب المنشئة لهذه الظاهرة نجد أن معظم الدول التي عانت من التضخم قامت بتطبيق مزيج من السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق استقرار الأسعار وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

إن فعالية السياسة النقدية تبنى بصفة خاصة على مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدل من المدخرات والودائع بحيث يصبح حجم النقود خارج الدورة المصرفية منخفضاً إلى أدنى حد ممكن لتحقيق بذلك النقود قيمة تنافسية بالإضافة إلى خلق مصداقية اتجاه السلطة النقدية، إلا أن هذا يكتنفه مجموعة من التحديات والعوائق من بينها شدة حساسية الاقتصاد وسياسته النقدية للتغيرات التي تحدث على مستوى السوق خاصة النفطي، وكذا الاضطرابات التي قد تعرفها عملة التسديد النفطية، بالإضافة إلى ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض طويلة الأجل، والمتمثلة أساساً في السوق المالي ذو النشأة الحديثة وضعف التعامل مع البنوك مما يفسر قلة الثقة في القطاع البنكي.

## المقدمة العامة

ونظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، هذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، ويهمننا هنا التعرف على المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية.

كما أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكنا مع صدور قانون النقد والقرض (90-10)، المعدل والمتمم للأمر (03-11) واللذين ظهر فيهما اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود، والذي كرس مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها والإشراف عليها وتقييمها ومنح استقلالية للبنك المركزي في إدارتها، وهو الأمر الذي استدعى ضرورة إدراج ضبط العرض النقدي في سلم أولويات السياسة النقدية. وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شاهدها الجزائر خاصة مع مرحلة الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، عرفت ارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى المستويات مع بداية التسعينات، خاصة بعد التحرير الجزئي للأسعار سنة 1989 والذي تواصل حتى تطبيق قانون 90-10.

وفي سنة 2000 عرفت تراجعا قياسييا في معدلات التضخم كنتيجة لهذه الإصلاحات وبعدها أصبح معدل التضخم في حالة تذبذب وذلك حسب الحالة الاقتصادية القائمة، والإصلاحات السائدة.

### طرح الإشكالية:

### الإشكالية:

من خلال ما سبق نهدف الى الإحاطة أكثر بمختلف الجوانب التي تمس الموضوع من خلال الإشكالية التالي:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)؟

من أجل معالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

## المقدمة العامة

- ما هو مفهوم السياسة النقدية، أدواتها، أهدافها وقنوات انتقالها؟
- ما هو مفهوم التضخم؟ وما هي سياسات استهدافه؟
- هل يمكن الاعتماد على السياسة النقدية وحدها في معالجة التضخم؟
- ما هي أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر؟

### الفرضيات:

- للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على إشكالية البحث تمت صياغة الفرضيات التالية:
- تعتبر السياسة النقدية فعالة في تحقيق أهدافها.
  - تتغير معدلات التضخم بتطبيق أدوات السياسة النقدية.
  - السياسة النقدية وحدها لا تكفي لمعالجة التضخم وإنما نعتد عليها نسبيا.
  - تعتمد الجزائر في معالجتها لظاهرة التضخم على أدوات مباشرة وغير مباشرة.

### أهمية الدراسة:

تتعرض أهمية الدراسة من خلال:

- **البعد الاقتصادي:** يتجلى من خلال تحقيقه للتوازنات الاقتصادية والحد من الآثار غير مرغوبة فيها نتيجة الاختلالات الدورية لها أو عدم التحكم في الأهداف من خلال السياسات المطلوبة من المشكلات الاقتصادية وذلك عن طريق التحكم الجيد في المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- **البعد الاجتماعي:** ويتجلى ذلك من خلال تحقيقه للتوازنات الاجتماعية وذلك عن طريق تخفيض معدلات البطالة والتحكم في معدلات التضخم واستقرار العملة مما يسهل عملية الحصول على القروض بتكاليف منخفضة بالنسبة لأصحاب رأس المال، واستقرار تكلفة المعيشة بالنسبة للعائلات.

## المقدمة العامة

- البعد السياسي: حيث أنه إذا كانت هناك سياسة نقدية فعالة فهذا يدل على وجود سلطة نقدية وبالتالي هناك أجهزة الدولة مما يثبت وجود الدولة وهذا من شأنه أن يعزز ثقة المجتمع في حكومته من جهة ومن جهة تعزيز الثقة بين المجتمع والنظام المصرفي مما يؤدي إلى تخفيض معدلات التسرب في الاقتصاد.

### مبررات اختيار الموضوع:

- تنمية المعلومات حول السياسة النقدية وظاهرة التضخم.
- ابراز تطبيقات السياسة النقدية في مكافحة الظاهرة في الاقتصاد الوطني.
- ارتباط الموضوع بظاهرة حتمية، فلا تكاد تخلو دولة من مشكلة التضخم، وخطورة هذه المشكلة تعتبر دافعا قويا لاختيار هذا الموضوع ودارسته.

### أهداف الدراسة:

- تهدف دراسة هذا الموضوع إلى تحقيق ما يلي:
- التعرف على المفاهيم والأفكار حول السياسة النقدية في إدارة وتحقيق الأهداف حسب النظرية الاقتصادية الكلية.
- محاولة إبراز السياسة النقدية في الجزائر ودورها في القضاء على التضخم.
- محاولة معرفة الأسباب الرئيسية للتضخم ووسائل مكافحته ونخص بالذكر أدوات السياسة النقدية ومعرفة الآثار الناجمة عن هذه المشكلة في الجزائر.
- التركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

## المقدمة العامة

- التعرف على أدوات السياسة النقدية التي اتبعتها السلطة النقدية في الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية واشكالية طبع النقود الغير مبرر.
- تحليل مسار تطور السياسة النقدية من خلال تطبيق الب ارمج التنموية خلال الفترة 2009-2019 والتي مر بها الاقتصاد الجزائري ومدى حاجتها للتنسيق مع السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويتجلى ذلك من مدى تحقيق السياسة النقدية لأهدافها خاصة في ظل الغياب الشبه تام لاستقلالية بنك الجزائر.

### صعوبات الدراسة:

- واجهنا في إطار إعداد هذه الدراسة بعض الصعوبات نذكر منها:
- الاختلاف في بعض الأرقام الإحصائية من مصدر لآخر.

### مجال الدراسة:

### الإطار الزمني:

يقتصر الإطار الزمني على دراسة مدى فعالية السياسة النقدية في الفترة من 1990 الى غاية 2024.

### الإطار المكاني:

يقتصر الإطار المكاني على دراسة مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر.

### منهج الدراسة:

لاختبار الفرضيات اتم استخدام:

- **المنهج الوصفي:** وذلك من خلال التطرق في الإطار النظري إلى أهم المفاهيم التي تقوم عليها السياسة النقدية والتضخم.

## المقدمة العامة

- المنهج التحليلي: الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تحليل البيانات التي تتوفر لدينا واسقاطها على موضوع الدراسة واستنتاج مختلف النتائج.

وفي الأخير سنتطرق إلى الدراسة القياسية القائمة على اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، اختبار العلاقة السببية بين متغيرات السياسة المالية (القروض البنكية والكتلة النقدية) وبين متغير النمو الاقتصادي (التضخم)، ثم سندرس علاقة التكامل المشترك والمتزامن بين متغيرات النموذج القياسي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2024)، ومن أهم ما استخدمناه في بحثنا هو الحد الأدنى (Minimum) الحد الأعلى (Maximum) الوسط الحسابي (Mean) الانحراف المعياري (Std.Deviation)، وفقا لمخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 13).

### الدراسات السابقة:

- أطروحة الدكتوراه تحت عنوان "آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية" - دراسة قياسية- قدمتها الباحثة بقبق ليلي أسهمان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015، ومن أهم ما توصلت إليه غياب تأثير السياسة النقدية على قناة سعر الصرف مما يجعلها عاجزة عن لعب دورها في نقل تأثير السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في الجزائر.
- مذكرة ماجستير تحت عنوان "السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014" دراسة قياسية قدمتها الباحثة وجدي جميلة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015، ومن أهم ما توصلت إليه أن أسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية بحتة بل تتعلق بظاهرة هيكلية وهو ما أدى لعدم التحكم جيدا في معدلات التضخم كما أن سياسة استهداف التضخم تتطلب توفر أدنى شروط تطبيق هذه السياسة منها العامة والأولية، ونجد أن

## المقدمة العامة

الجزائر اعتمدت هذه السياسة إلا أنها لم تنجح إلى حد بعيد، لذا يستوجب توفير بيئة مواتية لها، كإعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر عن طريق التشريعات القانونية، أو من ناحية الممارسة الميدانية لتوفير كل الشروط العامة.

- مذكرة ماجستير تحت عنوان "دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي"، دراسة حالة الجزائر، قدمتها الباحثة حسبية لعززي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 03، 2011، حيث توصلت إلى أن السياسة النقدية لم يكن لها دور فعال في التأثير على التوازن الخارجي فصافي الموجودات الخارجية هي مصدر الإصدار النقدي في الجزائر، وارتفاع حصيلة الصادرات البترولية هي التي حققت الفائض في ميزان المدفوعات، وليست السياسة النقدية هي التي كانت وراء تحسين وضعه هذا الميزان.

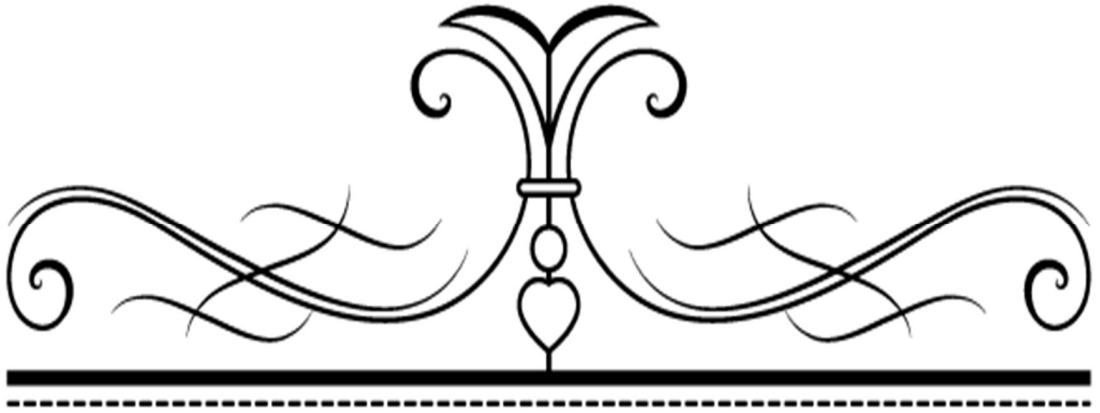
### هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا باختبار الفرضيات قمنا بتخصيص فصلين لهذا البحث كما يلي:  
خصصنا الفصل الأول للإطار النظري للدراسة حيث قمنا بوضع المبحث الأول وهو يمثل نظرة عامة للسياسة النقدية ومختلف التعاريف الخاصة بها وأهدافها ووضع أدوات وقنوات إبلاغ هذه السياسة بالإضافة للتحليل الفكري للسياسة النقدية ونختص هنا بالتحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي وأخيرا المعاصر، كما تطرقنا لفعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لظاهرة التضخم حيث يمثل نظرة عامة حول هذه الظاهرة ومختلف التعاريف الخاصة بالتضخم وأنواعه وطرق قياسه والتحليل الفكري له حيث يفرع هذا التحليل إلى التحليل الكلاسيكي، والكينزي والمعاصر، بالإضافة إلى آثاره، أما المبحث الثالث فيحتوي على الدراسات السابقة التي عالجت موضوعنا هذا.

## المقدمة العامة

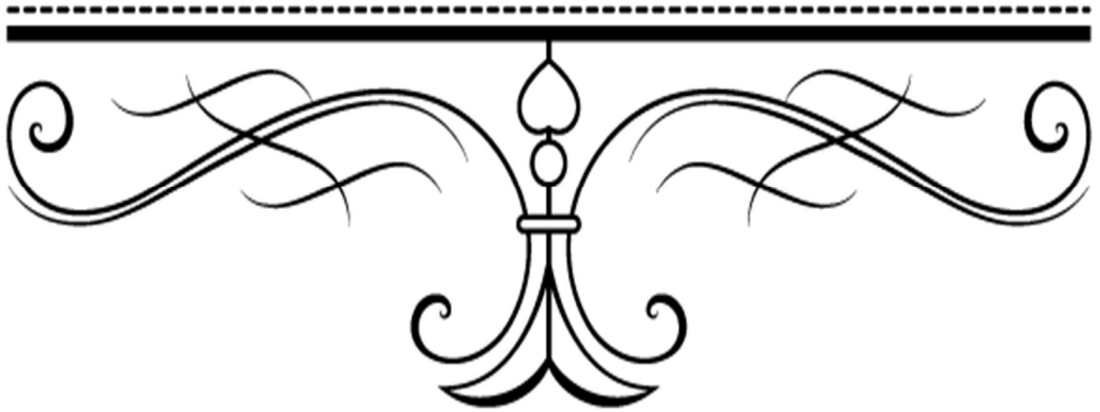
---

خصصنا الفصل الثاني للدراسة القياسية للمتغيرات محل الدراسة حيث قمنا بوضع المبحث الأول وهو يمثل التطور التاريخي للمتغيرات محل دراسة (التضخم، الكتلة النقدية، القروض البنكية)، أما المبحث الثاني فقد خصصناه للدراسة القياسية التي تعتمد في بياناتها على احصائيات البنك الدولي حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2024) أي على 35 مشاهدة، أما المبحث الثالث فيحتوي على أثر القروض البنكية والكتلة النقدية على التضخم.



## الفصل الأول:

### الإطار النظري للدراسة



### تمهيد:

عرفت البشرية ظاهرة التضخم منذ أقدم العصور، وقد أصبحت من بين أكثر الظواهر شيوعاً في اقتصاديات دول العالم، وشغلت بالرجال السياسة والاقتصاد على السواء، وذلك لما لها من آثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية.

كما تعتبر تبعاً لما سبق ذكره إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة ويتم التخطيط لها من قبل البنك المركزي، وتتخذ السياسة النقدية من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة كت تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي، والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي، وتعبئة المدخرات والموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية، والتوزيع العادل للثروة، ومعالجة الاختلالات والمشكلات الاقتصادية، كما أنها تنظم كمية النقد المتداولة في الاقتصاد بغرض القضاء على التضخم البطالة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

### المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

السياسة النقدية هي أحد أشكال سياسات الاستقرار، التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة والمصاحبة للتطور الاقتصادي، فتبعاً لما سبق ذكره تعتبر الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة، ودرجة فاعليتها وأهميتها النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي تختلف من اقتصاد لآخر وهذا في ظل تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة إلى أخرى وبالتالي تفاوت درجة التقدم الاقتصادي، كما إن دراسة السياسة النقدية كجزء من السياسة الاقتصادية العامة، وكجزء من عملية التخطيط الشاملة، يتطلب الوقوف على هيكل السياسة النقدية ضمن إطار عمل يتكون من مجموعة الأهداف، والأدوات.

### المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأهدافها

#### الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

السياسة النقدية هي الاستراتيجية المثلى أو الدليل الذي تنتهجه السلطات النقدية في بلدها، من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر المناسب الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة هي الاستقرار النسبي للأسعار المحلية، ويتعلق الأمر هنا بمجموعة من القوانين والتنظيمات والإجراءات التي يمكن أن تلجأ السلطات النقدية لاستخدامها قصد ضمان تنظيم الكتلة النقدية، التعامل بالنقد الأجنبي، سعر صرف العملات ومرونة أداء الجهاز الإنتاجي، وكذلك المحافظة على المدخرات المحلية وموارد الدولة من العملات الأجنبية<sup>1</sup>.

1 عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي)، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999، ص 207.

ويرى بعض الباحثين الاقتصاديين أن السياسة النقدية: "هي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد"<sup>1</sup>.

تبعاً لما سبق ذكره فهي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية، أو يمكن القول تبعاً لما سبق ذكره هي عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول، وهي الإجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة العامة للاقتصاد، تبعاً لما سبق ذكره أنه يمكن القول بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة أو التكتل الاقتصادي عن طريق سلطاتها النقدية من أجل التحكم في كمية النقود وحجم الائتمان بشكل يضمن للاقتصاد الوطني ذلك الحجم من الائتمان، وذلك القدر من السيولة بغية تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية في زمن معين<sup>2</sup>.

لذا فإن أي تعريف شامل وكافي للسياسة النقدية لا بد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة وهي<sup>3</sup>:

- الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية.
- تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية.
- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية.

1 محمد عبد المنعم جعفر، الاقتصاد الإسلامي: الاقتصاد الكلي، المجلد الرابع، دار البيان العربي، 1985، ص 343.  
2 بنعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص 112.

3 عوف محمود الطفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، جامعة الاسكندرية، 1998، ص 290.

### الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية انطلاقاً من مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في الأهداف الأولية، الأهداف الوسيطة، الأهداف النهائية والتي سنتطرق إليها كالاتي:

#### (1) الأهداف الأولية:

هي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها، هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير في الاحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة، أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد، مثل معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك.

ومن خلال هذه الأهداف المختلفة يتبع البنك المركزي استراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه فمثلاً بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة أو مستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من متغيرات نقدية مثل كمية النقود المعروضة أو سعر الفائدة والتي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار، فإن لم تتأثر هذه الأهداف مباشرة بأدوات السياسة النقدية فإن البنك المركزي يختار مجموعة أخرى من المتغيرات والتي تسمى بالأهداف الأولية مثل الاحتياطات الكلية، الاحتياطات غير المقترضة، القاعدة النقدية أو أسعار الفائدة (سعر الفائدة على الأرصدة المركزية، سعر فائدة أدون الخزانة) وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2013، ص 20.

(2) الأهداف الوسطية:

تعتبر الأهداف الوسطية عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وادارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، وهي تضم المجمعات النقدية، معدل سعر الصرف، معدل الفائدة والتي سنتطرق إليها كالتالي<sup>1</sup>:

**أولاً: المجمعات النقدية:** وهو الهدف الوسيط المفضل عند النقديين الذين نادوا بضرورة تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب بمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي لتحقيق الاستقرار النقدي، حيث يعمل البنك المركزي على مراقبة تطور كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وذلك لأن النمو المتوازن للاقتصاد يتطلب أن تكون كمية النقود المتاحة تتطابق مع احتياجات الإنتاج وتبادل المنتجات وعليه يبدو من الضروري بالنسبة للبنك المركزي معرفة حجم وسائل الدفع المتاحة، عرض النقود والكيفية التي يحصل بها المتعاملين على الطلب على النقود، بحيث تختلف هذه المجمعات من اقتصاد إلى آخر باختلاف درجة تطور النظام المالي والمصرفي<sup>2</sup>.

وتستند عملية فهم وتحليل الكتلة النقدية والعوامل المؤثرة عليها على ثلاثة أنواع من الحسابات وهي كالتالي:

1 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 64

2 بقبق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية (دراسة قياسية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تقود ومالية وبنوك، جامعة أبي بكر بالقائد تلمسان، 2015، ص 18.

- 1- **المسح النقدي:** هو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية التي تتأثر بقدر كبير بسلوك السلطات النقدية، والتي لها دور فعال في التأثير على المجمعات الاقتصادية الأخرى حيث يتكون من:
- صافي الأصول الأجنبية: وهي مجموع الأصول الأجنبية من العملات الصعبة والذهب منقوصا منها الخصوم الأجنبية للبنوك التجارية والبنك المركزي.
  - الائتمان المحلي: وهو الائتمان الممنوح من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية لصالح الحكومة والقطاع الاقتصادي فضلا عن استثمارات النظام المصرفي في الأوراق المالية.
  - النقود وأشباه النقود: النقود هي عبارة عن العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع تحت الطلب، أما أشباه النقود فهي الأصول السائلة غير النقدية المتكونة من بعض ديون المؤسسات المالية وتضم الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقود مثل ودائع الادخار، الودائع لأجل.
- 2- **حساب البنك المركزي:** يسعى هذا الحساب إلى إظهار أنشطة البنك المركزي، يتضمن في جانب الخصوم كل من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطات البنكية، الالتزامات الخارجية، ودائع الحكومة، أما في جهة الأصول يتضمن كل من حساب المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة، والحقوق على البنوك التجارية.
- 3- **حساب البنوك التجارية:** ويتضمن ملخصا لأنشطة المؤسسات التي تشكل عنصر الودائع المؤثرة في تكوين عرض النقود، تتضمن في الخصوم حساب الودائع بمختلف أنواعها، الالتزامات الخارجية للقروض قد وفي البنك المركزي، أما في جهة الأصول يتضمن الاحتياطات، المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة...الخ<sup>1</sup>.

1 عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 66-69.

ثانيا: مستوى معدل الفائدة<sup>1</sup>: تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدف وسيط للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقود، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أبقيا عوامل السوق، ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضع التي يمر بها الاقتصاد.

ثالثا: معدل سعر الصرف: يستخدم للتأثير على الصادرات من جهة ومن جهة أخرى يستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، انخفاض نسب الصرف من شأنه تحفيز الصادرات، لكنه يزيد أيضا تكلفة مشترياتها من الخارج ولا يحفز المؤسسات الوطنية بالقدر الكافي على تقليص أسعارها لمواجهة المنافسة الأجنبية مع خطوط أفضل للنجاح<sup>2</sup>.

كما أن هذه الأهداف الوسيطة لا تكون فعالة في تحقيقها للأهداف النهائية إلا إذا استجابت للشروط التالية<sup>3</sup>:

- أن تمارس أثر مباشر على الهدف النهائي.
- ألا تؤدي إلى تأثيرات متناقضة على الأهداف النهائية.
- أن تكون مراقبة مباشرة من طرف السلطات المشرفة على السياسات النقدية.
- أن تكون تحت التبعية الحصرية لها لتفادي النزاعات.

### (3) الأهداف النهائية:

1 بقيق ليلي اسمهان، مرجع سابق، ص19.

2. موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، منشورات الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015، ص 231.

3 بقيق ليلي اسمهان، المرجع السابق، ص21.

1. تحقيق الاستقرار في الأسعار: تسعى كل دولة إلى مكافحة التضخم وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد ويصبح دور السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار أي أقل مستوى لها<sup>1</sup>.
2. المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل: وتشارك في ذلك تبعاً لما سبق ذكره وتقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي<sup>2</sup>.
3. تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة: يجب أن يزداد هذا الدخل بنسبة أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو الاقتصادي، ويبرز دور السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته إذ تقوم هذه السياسة في تغيير الاحتياطات النقدية في البنوك التجارية من خلال أدواتها المعروفة<sup>3</sup>.
4. تحقيق توازن ميزان المدفوعات: ميزان المدفوعات يوضح الإيرادات والمصروفات الخارجية بين الدولة والعالم الخارجي من خلال حساب الدائن والمدين لفترات الميزان ويوضح القوة في حالة وجود فائض، والضعف في حالة وجود عجز.

### المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

#### الفرع الأول: السياسة النقدية عند المدرسة الكلاسيكية

---

1 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 174.

2 عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 175-176.

3 تيجاني بالرقى، المرجع السابق، ص 82.

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حيادية النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي، وتعتبر نظرية كمية النقود عن وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار، فأى تغير يحدث في النقود المعروضة ينعكس بنفس القدر على المستوى العام للأسعار دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني، وهذا مع افتراض أيضاً أن النقود تؤدي وظيفة واحدة وهي وسيط للتبادل مما يعني أنها تكون حيادية، لهذا اعتبر الكلاسيك تبعاً لما سبق ذكره أنها سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات<sup>1</sup>.

ويستند النموذج الكلاسيكي على الافتراضات التالية<sup>2</sup>:

- إن كل الأسواق (أسواق السلع والعمل) تسودها المنافسة الكاملة والاقتصاد في حالة تشغيل كامل.
- لا يخضع أصحاب الأعمال ولا العمال للخداع النقدي بمعنى أنهم يبنون قراراتهم، ليس على أساس المستوى المطلق للأسعار أو على أساس معدل الأجر النقدي لكن تبنى قراراتهم على أساس الأسعار النسبية للسلع وعوامل الإنتاج وعندما يقرر العمال كمية العمل التي يعرضونها إنما يتأسس هذا القرار على الأجر الحقيقي وليس على المستوى المطلق للأجر النقدي.

1 محمد زكي الشافعي، "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية القاهرة، 1990، ص 147.  
2 أحمد أبو الفتوح علي الناقية، نظرية النقود والأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود والأسواق المالية)، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط1، 2001، ص ص 349-350.

- المرونة الكاملة للأجور النقدية وأسعار السلع.
- قانون ساي للأسواق مضمون (العرض يخلق الطلب).
- يتم النمو تلقائياً دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (حيادية الدولة).

#### الفرع الثاني: السياسة النقدية عند المدرسة الكينزية

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائداً ومقبولاً من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي، ثم جاءت زامة الكساد الدولي الكبير 1929-1932 وما نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) على معالجة الأزمة بشكل فعال، وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلاً مقترحاً لحل مشكل الأزمة، ولقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني ونادى بأن حيادية الدولة في هذه الظروف لم تعد مقبولة ومن ثم فلا بد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة، حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل والإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود بالإضافة إلى أن التوازن بين الاستثمار والإدخار (توازن سوق السلع والخدمات) مع التوازن في السوق النقدي يحقق توازن الاقتصاد العام، ولقد اقترح كينز بعض السياسات المالية التي تسمى سياسة النقود الرخيصة أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار والتمويل عن طريق التضخم<sup>1</sup>.

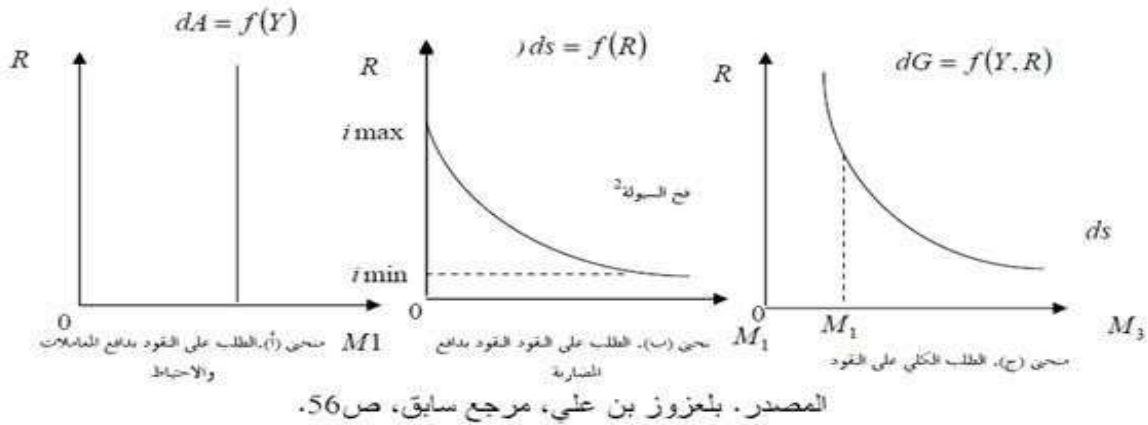
ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليست بالمحايدة بل إيجابية إذن لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال، بل يمتد إلى مستويات الدخل والتشغيل وذلك انطلاقاً من فرضية

1 جميل زيدان، "السياسات في الجهاز المالي"، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص ص 88-89.

2 سمير محمد معنوق، "النظريات والسياسات النقدية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص ص 162-182.

أن حالة التوظيف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد الوطني، وهكذا قد عكست النظرية الكينزية المرحلة الثانية من تطور النظرية النقدية، ولكن تم بموجبها إدماج النظرية النقدية في النظرية الاقتصادية الكلية وبدأ الاهتمام يتحول من مجرد البحث عن أسباب تغير المستوى العام للأسعار إلى دراسة معالم سلوك النقود وأثره على مستوى النشاط الاقتصادي، كما أوضح كينز إمكانية نجاحها في علاج مشكلات التضخم والكساد وقد فسر عمل هذه السياسة من خلال اعتماد السلطات النقدية لسياسة السوق المفتوحة وبالتالي التأثير على كمية النقود المعروضة سواء بالزيادة أو بالنقصان وهذا وفقاً للظروف الزائدة والأهداف المرغوب فيها، الأمر الذي ينعكس على سعر الفائدة باعتبارها ظاهرة نقدية تتحدد بتلاقي قوى العرض والطلب على النقود، ومن ثم التأثير على الإنفاق الاستثماري والذي بدوره يؤثر على الدخل الوطني، ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ككل<sup>2</sup>.

الشكل رقم (1): التمثيل البياني للطلب على النقود عند كينز



الفرع الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي (المدرسة النقدية)

إن الأزمات الحادة التي يعاني منها النظام الرأسمالي التي تظهر بين فترة وأخرى والتي تتم معالجتها من خلال تصورات نظرية جديدة تتفاعل مع الحالة الاقتصادية الجديدة ولكن دون المساس بأسس هذا النظام،

فالنظرية الكلاسيكية التي انهارت عندما عجزت عن السيطرة على زامة الكساد الكبير (1929-1932)، ظهرت بعدها أفكار كينز التي كانت مناسبة لمعالجة جذور الأزمة لذلك أصبحت أفكار كينز بمثابة ثورة في فكر الاقتصاد الرأسمالي، إلا أنه هي الأخرى تعرضت لتصدعات سببها الأساسي ظهور مشكلات جديدة لم يعهدها من قبل النظام الرأسمالي تمثلت في معاشية التضخم مع الركود جنبا إلى جنب، وعليه إذا لابد من ظهور أفكار جديدة تستوعب هذه الحالة الجديدة وتوجيهها لخدمة هذا النظام نفسه مما جعل النظرية النقدية المعاصرة تحاول الجمع بين التحليلين الكلاسيكي والكينزي، لكن الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي في السبعينات دفعت بمجموعة من المفكرين الاقتصاديين للعودة إلى التحليل الكلاسيكي من خلال توجيهات معاصرة فظهرت ما يسمى مدرسة شيكاغو التي يتزعمها الاقتصاد الأمريكي ملتون فريدمان والتي أصبحت أفكارها دليل عملي في توجيه السياسات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية للتخفيف من حدة الركود والتضخم.

### المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها

#### الفرع الأول: فعالية السياسة النقدية

أثار موضوع فعالية السياسة النقدية جدلا كبيرا لا يزال متواصلا، فمن وجهة نظر الكلاسيك تعتبر تبعا لما سبق ذكره الأداة الوحيدة المعترف بها كمحور أساسي للسياسة الاقتصادية العامة، على اعتبار غياب السياسة المالية (عدم تدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية)، وامتد هذا الفكر حتى بروز اختناقات شديدة نتج عنها زامة كساد حادة في سنوات 1929-1933 وهنا أعلن عجز هذا المسلك عن الوقوف في وجه هذا الخلل، حيث أدى هذا الموقف إلى إدخال سياسة أخرى لإدارة الطلب أطلق عليها اسم سياسة الميزانية، على أثر

أفكار جون مينارد كينز ويمكن للدولة التدخل من أجل التأثير على التوازن العام عن طريق السلع والخدمات من خلال السياسة المالية<sup>1</sup>.

1- فعالية السياسة النقدية في الدول الرأسمالية المتقدمة: تتبلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الأدوات الكمية والخاصة للتأثير على عرض النقود، وبالتالي على الائتمان، ويعتمد نجاحها على التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية (وغيرها من المؤسسات المالية) من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتمد على وجود أسواق نقدية ومالية منتظمة ومتقدمة، وبالتالي يؤدي تجاوب البنوك التجارية والمؤسسات المالية مع البنك المركزي، إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، وبالتالي تزيد فعاليتها في التأثير على النشاط الاقتصادي. ويؤدي وجود سوق نقدية كاملة ومنتظمة تتعامل في قبول وخصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل إلى زيادة فعالية سعر الخصم في التأثير على الائتمان عن طريق ما يحدثه من أثر على تكلفة خصم الأوراق التجارية الذي يمثل ائتمان قصير الأجل. كذلك يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل مع الأوراق المالية إلى زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الائتمان، ومن ثم على عرض النقود، عن طريق البنك المركزي عندما يدخل مشتريا أو بائعا لهذه الأوراق في هذا السوق، وإذا أضفنا إلى ذلك أن النقود المصرفية تمثل الجزء الأكبر والهام من كمية النقود المتداولة وبالتالي من عرض النقود في هذه الدول لتبين لنا أن تغيير نسبة الاحتياطي والسيولة يكون لها دور فعال في التأثير على عرض النقود، ومعنى ذلك أن الأدوات الكمية للسياسة النقدية إذا دعت بالأسلحة الأخرى للسياسة النقدية أي الأدوات الخاصة، لتبين لنا الدور

1 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 219.

الفعال الذي يمكن أن تقوم به تبعاً لما سبق ذكره في التأثير على عرض النقود ومن ثم على النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية<sup>1</sup>.

## 2- عوائق فعالية السياسة النقدية في الدول النامية<sup>2</sup>:

- عدم وجود أسواق نقدية ومالية منظمة، وفي حالة وجودها فهي تتميز بضيق في نطاقها وهذا ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة.
- ضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية من شأنه أن يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي.
- تتجه البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم القروض لتمويل قطاع التجارة مقارنة بالتمويل المقدم لتمويل القطاع الإنتاجي الذي يعتبر أحد دعائم التنمية الاقتصادية.
- ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة وليست ودائع أو أوراق مالية، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول.
- ضآلة مرونة الاستثمارات للتغيرات التي تحدث لأسعار الفائدة بسبب ارتفاع درجة المخاطر وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، ولذلك أي محاولة لزيادة الاستثمار يستلزم تخفيض كبير لسعر الفائدة.
- عدم وجود استقرار في المناخ السياسي، وتقلب في موازين مدفوعات تلك الدول والأنظمة الضريبية مما لا يشجع على الاستثمار الأجنبي وبالتالي عدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

1 عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 32.

2 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 33-34.

- يتم التداول النقدي في الدول النامية على أساس النقود المادية خاصة الورقية، أما النقود المصرفية فما زال دورها محدودا كأداة لتسوية المدفوعات باستثناء تلك المعاملات التي تتم بين المؤسسات.
- انخفاض مستوى الدخل وانتشار عادة الاكتناز وعدم انتشار البنوك والمؤسسات المالية في مختلف أرجاء الوطن.

### الفرع الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية

يمكن أن ينتقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بقنوات السياسة النقدية التي يبلغ بها أثر أدواتها إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط، وتتأثر آلية انتقال أثر السياسة النقدية بشكل قوي ب: مرونة المتغيرات الاقتصادية، هيكل النظام المالي للدولة، هيكل الاقتصاد الكلي والأوضاع الاقتصادية بشكل عام<sup>1</sup>:

1- قناة سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة من الأدوات الهامة التي تستخدم في التحكم في حجم الائتمان وبالتالي في حجم العرض النقدي، فتحديد معدل الفائدة يعكس توجه السياسة النقدية للدولة إلى تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات أو الحد منه، وكذا دورها في مواجهة مشكلة التضخم والانكماش، يتأثر سعر الفائدة بسعر الخصم المحدد من طرف السلطة النقدية كما يحدد سعر الفائدة بشكل يزيد عن المعدل السنوي للرقم الأعلى للأسعار بنسبة 2-3%، حيث يتفاوت سعر الفائدة بين مختلف الدول وذلك يرجع إلى اختلاف معدلات التضخم، معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة ووضع ميزان المدفوعات، وتؤثر أسعار الفائدة على مختلف القرارات والمؤشرات الاقتصادية التي تساهم في تحديد مستوى الدخل القومي.

<sup>1</sup> أحمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي، ودور البنوك المركزية، دراسة تحليلية، تطبيقية، لحالات مختارة من البلدان العربية" جمهورية مصر العربية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2006، ص 120.

2- قناة سعر الأصول: تعرف أيضا هذه القناة بتأثير الثروة على تغيرات سعر الفائدة، وتعمل هذه القناة من خلال منهجين أساسيين، أحدهما يركز على المؤسسات والآخر على سلوك العائلات وهو منهج المدرسة النقدية، كما تركز على تأثيرات الثروة الناجمة عن مجموعة واسعة من الأصول "السندات والأوراق المالية والعقارات السكنية" نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة وعادة ما تقاس هذه الأصول بأسعار الأسهم وهذا حسب Mishkin 1995 فنظرية Tobin<sup>1</sup>.

3- قناة سعر الصرف: تعد قناة سعر الصرف من أهم قنوات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة أين تكون الأسواق المالية في المراحل البدائية وخاصة عندما يكون هناك سعر صرف عائم، في هذه الحالة تكون هذه القناة في الطريق الأسرع والأهم التي بفضلها تستطيع تبعا لما سبق ذكره التأثير على أسعار الأصول، فعندما ترتفع أسعار الفائدة يزداد الطلب الأجنبي على الأصول المحلية فيرتفع بذلك سعر الصرف الاسمي من ناحية الطلب، فإن الانكماش النقدي الذي يعطي التقدير الحقيقي للعملة المحلية يؤدي إلى انخفاض صافي الصادرات ويضعف الطلب الكلي، أما من ناحية العرض، فإن مثل هذا التقدير قد يتسبب في انخفاض تكاليف الاستيراد بالعملة المحلية وهو ما قد يؤدي بالمؤسسات إلى خفض الأسعار حتى ولو لم يتغير الطلب الإجمالي.

4- قناة القروض: حسب Bernanke et Getler 1955 فإن قناة القروض ليست طريقة بديلة تختلف عن ميكانيزم انتقال النقود الكلاسيكي بل وعوضا عن ذلك هي مجموعة من العوامل التي توسع وتضخم آثار معدل الفائدة، إن التغيرات المحلية المتعلقة بالفرق في التكلفة بين التمويلات الخارجية عن طريق

1محمد صالح جمعة، السياسية النقدية في سورية وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2000، ص 195-196.

الأسهم أو الاستدانة والأموال المتحصل عليها داخليا بفضل الأرباح غير الموزعة من شأنها أن تضخم من الآثار المباشرة للسياسة النقدية المتعلقة بمعدل الفائدة.

## المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم

يعتبر التضخم ظاهرة ومشكلة اقتصادية في آن واحد قد تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، وتكاد تكون هذه الظاهرة متصفة بالانتظام والتكرار في حدوثها، فلقد ارتبطت أسبابها بعوامل عديدة ومختلفة وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير قيمة العملة وارتفاع أسعار مختلف السلع والخدمات وهذا ما يصاحبه آثار جمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

### المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التضخم

#### الفرع الأول: تعريف التضخم

يرى بعض الاقتصاديين التضخم من بين الظواهر الأكثر شيوعا في وقتنا الحالي، وقد لاقى اهتمام العديد من الاقتصاديين لما لها من آثار على الاقتصاد، وكذا بغيت الوصول إلى تفسير وتحديد دقيق لهذه الظاهرة من حيث مضمونها وأبعادها، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين هؤلاء الاقتصاديين حول تعريف موحد للتضخم، مقبول في الفكر الاقتصادي، وقد عبرت أغلب التعاريف عن تأثرها بالنظرية الكمية للنقود حيث أعطت تفسيرات سهلة ومبسطة للتضخم من أبرزها أن التضخم هو الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة الزيادة في كمية النقود، كما عرفه عدة اقتصاديون كما يلي<sup>1</sup>:

- بيرو: التضخم هو ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات.
- كورتير: التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تبدأ الأسعار بالارتفاع.
- لينر: زيادة الطلب على العرض.

---

1-بنعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 141.

- مارشال: التضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار.
- كلوز: التضخم هو الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك أو دافع.
- بيجو: تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج.

يمكن تعريفه عموماً على أنه الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد وتقاس القيمة الحقيقية لوحدة النقد في وقت معين بالمتوسط العام لما يمكن أن يقتنى بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات، ومن الواضح أن هذا الكم من السلع والخدمات يقل بارتفاع أثمانها ويزيد بانخفاض هذه الأثمان، ومن ثم تسير القيمة الحقيقية أو القدرة لوحدة النقد عكسياً مع ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي يقود إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود<sup>1</sup>.

ويمكن النظر للتضخم على أنه زيادة كمية النقود بدرجة تتخفف معها قيمة النقود، أو على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة<sup>2</sup>.

ويمكن القول أيضاً أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار " وهذا يعني أنه ليس ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض أسعار سلع أخرى يعتبر تضخماً، كم أن الارتفاع

---

1 جبري محمد، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي"، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بائل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالكايد، تلمسان، 2013، ص156.

2 حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 155.

المفاجئ في الأسعار وفي وقت واحد لا يعد تضخماً، حيث من الممكن أن تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها<sup>1</sup>.

كما ينظر للتضخم على أنه: ظاهرة اقتصادية مؤذية، وتعمل على تآكل القوة الشرائية للدخل المتاح، وتؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة<sup>2</sup>.

التضخم هو حالة اقتصادية تضعف فيها القدرة الشرائية للوحدة النقدية، بسبب ارتفاع الأسعار إلى مستويات عالية، وبموجب ذلك تزيد سرعة دوران النقود، وتتعلل وظيفة النقود كمخزن للقيمة، ويقتصر دورها كوسيط للتبادل فقط، بسبب انعدام النقود نسبياً<sup>3</sup>.

ويعرف التضخم أيضاً بأنه: الزيادة غير المرغوبة في المستوى العام للأسعار<sup>4</sup>.

كما عرفه بعض الاقتصاديين بأنه الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد<sup>5</sup>.

وبالرغم من تعدد التعريفات إلا أن أغلبها يشير إلى أنها تمثل ارتفاعات متتالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوى الشرائية لوحدة النقد، أي أن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

- إن قياس التضخم يتم بمعيار يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة والمستهلكة في بلد ما.

1محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص145.

2عبد الرزاق بني هاني، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2014، ص211.

3إياد عبد الفتاح النسور، "أساسيات الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص190.

4السيد عطية عبد الواحد، "التحليل الاقتصادي الكلي"، النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص298.

5ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 84.

- يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.<sup>1</sup>

من خلال ما سبق يمكن تعريف التضخم بأنه ظاهرة نقدية متمثلة في الارتفاع العام للأسعار.

### الفرع الثاني: أنواع التضخم

إن تعدد المفاهيم الخاصة لكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها. على أن ذلك لا يعني أنه لا توجد علاقات، أو روابط بين هذه الأنواع، فقد تشترك هذه الأنواع بمظاهر وسمات خاصة تجعلها شديدة الصلة ببعضها كتفسير ظاهرة التضخم بأنه عجز النقود المتداولة عن القيام بواجبها، ووظائفها بصفة كاملة، ومرضية، كما أن سرد الأنواع المختلفة للتضخم يقتضي أن يكون بناءا على معايير مختلفة هي<sup>1</sup>:

1. تحكم الدولة في جهاز الائتمان.
2. تعدد القطاعات الاقتصادية.
3. مدى حدة الضغط التضخمي.
4. الظواهر الجغرافية والطبيعية.
5. اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية.
6. مصدر الضغط التضخمي.

### 1- تحكم الدولة في جهاز الائتمان<sup>2</sup>

1 عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 39.  
2 غازي حسين عناية "التضخم المالي" مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 56.

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الائتمان، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها، حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية: التضخم الطليق الظاهر، التضخم المقيد (المكبوت)، التضخم الكامن (الخفي).

### أولاً: التضخم الطليق الظاهر (المكشوف)

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع ظاهر في الأسعار والأجور، والنفقات الأخرى التي تتصف حركتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية، وذلك دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات السلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية، والتسارع فيها، وتراكمها، فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة<sup>1</sup>.

### ثانياً: التضخم المكبوت (المقيد)

وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل في وضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي ومن هذه الإجراءات: تجميد الأسعار ومنعها من الارتفاع، الرقابة على الصرف، تحقيق وفير في الميزانية، والتقنين كالبيع بالبطاقات<sup>2</sup>.

### ثالثاً: التضخم الكامن (الخفي)

يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامناً، وخفياً لا يسمح

1غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 57.

2حسين بن سالم، جابر الزبيدي، "التضخم والكساد" مؤسسة الفوارق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص

له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية، الغذائية، والاستثمارية، وغالبا ما تتدخل العوامل والظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية بالحد من الإنفاق في الحروب مثلا.

### 2- تعدد القطاعات الاقتصادية

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتعامل بهفي سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يتعامل به في سوق عوامل الإنتاج، كذلك التضخم المتعامل به في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية، ويحلل الاقتصادي كينز أنواع التضخم المتعامل بها في أسواق السلع إلى<sup>1</sup>:

**التضخم السلعي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

**التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا كبيرة تتحقق في كل من قطاعي الاستهلاك، والاستثمار.

وأما بالنسبة للاتجاهات التضخمية المنفشية في أسواق عوامل الإنتاج وأثارها على الدخول النقدية للأفراد فإن كينز يفرق بين نوعين آخرين من التضخم:

**التضخم الربحي:** وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تحقق أرباحا كبيرة في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

---

1غازي حسين عناية، مرجع سابق ص ص 60-61.

التضخم الداخلي: ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور العمال، وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار في معادلتيه الاثنتين، فهو يقسم الأسواق إلى أسواق سلع الاستهلاك، وأسواق سلع الاستثمار.

### 3- مدى حدة الضغط التضخمي

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته، ودرجة قوته إلى: تضخم جامح، وتضخم غير جامح (متوسط).

#### أولاً: التضخم الجامح

وهو أشد أنواع التضخم آثاراً وضرراً على الاقتصاد الكلي، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف، بحيث تترك آثاراً ضارة، وكبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها، ومعالجتها، فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل، ومخزن للقيم، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها، واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثورة مما يجعل السلطات الحكومية تلجأ إلى التخلص من هذه النقود وذلك باستبدالها بعملة جديدة، كما حصل في كثير من البلدان التي عانت من تفشي هذه الأنواع من الاتجاهات التضخمية خاصة في فترات الحروب<sup>1</sup>.

#### ثانياً: التضخم غير الجامح (المتوسط)

وهو تضخم ترتفع فيه معدلات الأسعار، ولكن بمستوى أقل من ارتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح، بحيث تكون آثاره أقل خطورة على الاقتصاد القومي وبحيث يسهل على السلطات الحكومية علاجه، ومكافحته، والحد من آثاره بحيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة تماماً بالنقد المتداول.

#### 4- الظواهر الجغرافية والطبيعية

1 حسين بن سالم، مرجع سابق، ص ص 61-62.

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بحدوث ظواهر جغرافية، وطبيعية وقد لا يكون لها صفة الدوام، أو قد تكون بصورة طارئة وغير اعتيادية مثل: التضخم الطبيعي (الاستثنائي)، والتضخم الدوري (الحركي).

### أولاً: التضخم الطبيعي (الاستثنائي)

وهو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية حاصلة: كالتضخم الحاصل نتيجة الزلازل والبراكين، أو انتشار الأوبئة والأمراض، أو انفجار ثورة من الثروات كحافز سياسي لخلق بوادر تضخمية، أو بسبب الحروب، فهذه الظروف الطبيعية وغيرها قد تكون حافزا لبدء ظهور الاتجاهات التضخمية، واستفحالها بفضل العوامل الأخرى، فأتثناء الحروب يمر الاقتصاد بثلاث مراحل هي: فترة الاستعداد للحرب، فترة الحرب نفسها، وفترة ما بعد الحرب.

**فترة الاستعداد للحرب:** حيث تتميز هذه الفترة بتزايد الإنفاق العام لتهيئة البلاد للحرب والقيام بالمشاريع الحربية على حساب المشاريع المدنية، مما يؤدي إلى انخفاض الناتج من السلع المدنية كالسلع الاستهلاكية والغذائية، مما يترتب عنه ارتفاع في الأسعار وتتميز هذه الفترة كذلك بانخفاض الاستيراد لعدم توفر العملة الأجنبية، وضعف الادخار، وفرض الحماية الجمركية... الخ، كما حصل في ألمانيا في بداية الحرب العالمية الثانية.

**فترة الحرب نفسها:** حيث تتميز هذه الفترة بقلّة الأيدي العاملة، ضعف الإنتاج، وظهور البوادر التضامنية بين أفراد المجتمع، حيث تنتشر الأفكار الاجتماعية، التضامنية، الوطنية، وغيرها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الحاصلة بسبب الحرب، حيث يقال إن عدم شدة ارتفاع الأسعار في بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية كان بسبب النظام، وتضامن الطبقة العاملة مع الإجراءات الحكومية المتخذة، ومنها تجميد الأجور.

فترة ما بعد الحرب: تعتبر امتدادا لفترة الحرب نفسها، حيث يصعب مكافحة التضخم وارتفاعات الأسعار في بداية هذه الفترة.

### ثانيا: التضخم الحركي (الدوري)

وهذا التضخم حسب العديد من الباحثين الاقتصاديين هو سمة من سمات النظام الرأسمالي، حيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، كالأزمات الاقتصادية المتجددة، ومنها الظواهر التضخمية الدورية التي تتصف بالحركة الدورية.

### 5- اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية

فطبيعة القوى التضخمية تتمثل بخاصية واحدة ومتشابهة مهما تعددت النظم الاقتصادية والاجتماعية، فاختلال التناوب والتوازن ما بين العرض والطلب هو سبب ظهور هذه الاتجاهات التضخمية كمؤشر من مؤشرات شدة الضغط التضخمي المنفشي. على أن ذلك لا يعني أن الاتجاهات التضخمية واحدة وذات خصائص متشابهة، فالاتجاهات التضخمية في الأنظمة الرأسمالية إنما تتجلى بارتفاع مستمر في المستويات العامة للأسعار بينما تتجلى هذه الاتجاهات التضخمية في الأنظمة الاشتراكية بتناقص مستمر في المخزون السلعي<sup>1</sup>.

### 6- الضغط التضخمي

يمكن أن يقسم التضخم بالنسبة لهذا المعيار إلى<sup>2</sup>:

أولاً: تضخم الطلب أو التضخم الناشئ عن جذب الطلب

1 الشيخ احمد ولد الشيباني، مرجع سابق، ص ص 61-62.

2 السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 54.

وهو زيادة الطلب الكلي على السلع والمنتجات عن نسبة المعروض منها محددة بثمن معين ثابت، بحيث ينتج عن هذا الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب ارتفاع عام في المستوى العام للأسعار، فهو يعبر عن اشتداد طلب الأفراد على شراء السلع، والمنتجات، أو الحصول عليها بنسبة تفوق المعروض من هذه السلع، والمنتجات المتوفرة في الأسواق، بحيث لا يمكن زيادة هذا المعروض لتلبية الطلب الكلي، لبلوغ الجهاز الإنتاجي القومي طاقته القصوى لتشغيل عناصر الإنتاج الجاهزة بصورة تتم عن وصول الاقتصاد القومي لمرحلة التشغيل الكامل مما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

### ثانياً: تضخم التكاليف

وهو ما يعبر عنه بالتضخم الناشئ عن ارتفاع التكاليف أو تضخم النفقات. ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة تفوق عن معدل الزيادة الإنتاجية ارتفاعاً يؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار السائدة، حيث يحدث خلل في التوازن بين المنتجات والخدمات وبين التكاليف والنفقات، فالعوامل المنشئة لهذا النوع من التضخم لا ترجع إلى التغيرات الخاصة بعامل فائض الطلب بل هي مستقلة عنه وتنسب إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في المجتمع والتي بدورها تسبب تغيرات في حركات عوامل الإنتاج نحو الارتفاع والزيادة فتدفع الأسعار نحو الارتفاع.

### ثالثاً: التضخم الذاتي

يرجع إلى ارتفاع معدلات الأجور، وإلى عوامل فائض الطلب، بحيث ترتفع معدلات الأجور بنسبة تزيد عن ارتفاع معدلات الكفاءة الإنتاجية، فتكون هناك فوارق كبيرة بين ارتفاعات الأجور وبين الكفاءات الإنتاجية، مما يترتب عليه ارتفاع كبير ومستمر لمعدلات الأسعار والأجور، فهذا النوع من التضخم لا يستلزم بالضرورة وجود فائض في الطلب بحيث يزيد عن العرض، وإنما ينشأ نتيجة الارتفاعات المستمرة

في معدلات الأجور والأسعار، كما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين 1957-1960، حيث سادت الظواهر التضخمية الناتجة عن الارتفاعات المتوالية لمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق، وكذلك فإن هذا النوع من التضخم التلقائي لا يوجد في المجتمعات الاشتراكية وإنما هو خاص بالمجتمعات الرأسمالية، حيث تسمح الظروف فيها لتسابق معدلات الأسعار ولأجور نحو الزيادة والارتفاع، كوجود المنظمات النقابية القوية وانتشار العوامل التي تساعد في التحكم بحركات الأسعار، وتحديد الربح والسيطرة على الأسواق والاحتكار فيها، فالتضخم الذاتي إذن يكون نتيجة الزيادات المتتالية للأجور في البلدان الرأسمالية.

### الفرع الثالث: أسباب التضخم

بمقتضى التحليل الكينزي فإن الطلب الكلي الفعلي يعتبر عاملاً رئيسياً وفعالاً في تحديد مستويات التوظيف، الدخل والإنتاج، فالعلاقة وطيدة ما بين نظرية الطلب الكلي الفعلي وبين نظريات التوظيف، الدخل والإنتاج، فالتغيرات في مستويات الدخل، الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار والادخار تعتمد بصفة رئيسية على التغيرات في مستويات الطلب الكلي الفعال<sup>1</sup>.

### 1- العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع

أولاً: زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري: إن النظريات الخاصة بالتوازن والخاصة بالعرض والطلب الكلي وجهاز الأثمان نفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، ويتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وعند هذا المستوى يحدث التضخم والمتمثل في

1غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 65.

الزيادة في الإنفاق الكلي التي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل<sup>1</sup>.

**ثانياً: التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف:** توسع البنوك التجارية في منح الائتمان والاعتمادات يعتبر عاملاً مهماً في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، وقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج فتشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار<sup>2</sup>.

**ثالثاً: الارتفاع في معدلات الأجور:** ارتفاع معدلات الأجور يرجع للعمال ممثلين في اتحاداتهم يقاومون أي محاولة لتخفيض أجورهم أو حتى تثبيتها وذلك لتمسكهم بما يسميه "كينز" خلق النقود، فينعكس ذلك في شكل ارتفاع في دخولهم النقدية حتى لو كانت اسمية وليست حقيقية مما يترتب عليه ارتفاع اسمي وليس حقيقي لمستوى الطلب الكلي الفعال، لكن الزيادة الحقيقية للإنفاق الكلي أي الطلب الفعلي عند مستويات التشغيل الكامل هي العامل الفعال في إحداث الصدمات التضخمية، فزيادة معدلات الأجور ترفع من حدة تكاليف النفقات الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل<sup>3</sup>.

**رابعاً: العجز في الميزانية:** يقصد بها زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقتضيه الحكومة من البنك المركزي، وهو وسيلة تلجأ إليها الحكومة على الرغم بعلمها من آثارها السيئة وذلك في سبيل إنعاش الحركة الاقتصادية وتنفيذ برامجها المدنية والعسكرية هذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل، أما في حالة مستوى التشغيل الكامل فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذاً سليماً وتكون في هذه

1 عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 212.

2 محمد صالح جمعة، مرجع سابق، ص 149.

3 غازي حسين عناية، مرجع سابق ص 68.

الحالة سببا في ارتفاع الأسعار، والتي كانت كنتيجة لعدم التوازن ما بين فائض النقد المتداول المتمثل بزيادة الإنفاق العام والمعروض السلعي.

**خامسا: تمويل العمليات الحربية:** تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إدارات الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت تلجأ إلى آلة الإصدار لتمدها بالمال اللازم لتغطية النفقات الحاصلة قبل الحرب وبعدها.

**سادسا: التوقعات والأوضاع النفسية:** كثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية خاصة في فترات الحروب، حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأقاويل والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا الأمر الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش<sup>1</sup>.

### 2- العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض

التضخم يعود إلى اختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال، وما يقابله من معروض السلع والمنتجات عن مستوى التشغيل الكامل، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود لأمر منها: **أولا: تحقيق مرحلة الاستخدام التام:** قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل والتام لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزا، عن دون المستوى المرتفع للطلب الكلي.

**ثانيا: عدم كفاية الجهاز الإنتاجي:** قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، وقد تكون الأساليب المتبعة قديمة، ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة.

1بنعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 149 151.

ثالثاً: **النقص في رأس المال العيني:** قد يعود عدم المرونة للجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل، مما يباعد ما بين النقد المتداول، وبين المعروض من السلع والمنتجات والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود خلل توازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

تختلف تفسيرات ظاهرة التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة أمنية معينة ونتيجة للأسباب التي أدت إلى نشأ، فتفسير التضخم خلال فترة زمنية يمكن ألا يتطابق مع تفسيره في فترة أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة، إلا إن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا بعد تناقضا فيما بينها، بل يؤدي إلى تعريف كامل، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المدارس التي عرفت التضخم:

### الفرع الأول: النظرية النقدية التقليدية لتفسير التضخم

ترتكز هذه النظرية في تفسيرها للتضخم على النظرية الكمية للنقود، والتي تفسر ظهور الفجوات التضخمية نتيجة للعلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، أي أن كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل وبنفس الاتجاه مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث كان هذا الاعتقاد سائداً في الفترة ما بين أواخر القرن 18 وبداية القرن 19<sup>2</sup>، ولقد قام بوضع هذه النظرية وتأطيرها كل من الاقتصادي جون لوك (1632-1704)، ودافيد هيوم (1773-1836) والاقتصادي الفرنسي

1 بنعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 151-152.

2 أحمد محمد، صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية حالة الجمهورية اليمنية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير منشورة جامعة الجزائر، 2007، ص 39.

مونتسكيو (1689-1755) ، لقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر إلى النقود بأنها مثل باقي السلع الأخرى فيما يخص بتحديد قيمتها، وهي تخضع لعوامل وقوى مختلفة منها تلك المتصلة بالعرض والطلب، حيث تحدد قيمة النقود بالتغير الحاصل في الطلب، أو التغير الحاصل في العرض، أو التغير الحاصل في كليهما، ومن الفروض والدعائم التي تركز عليها هذه النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية ما يلي<sup>1</sup>:

- كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار.
  - تتناسب كمية النقود تناسبا عكسيا مع القيمة التي تمثلها، أي انه إذا زادت كمية النقد المتداول انخفضت القوة الشرائية للنقود.
  - تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الأسعار، أي إذا زادت كمية النقود المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار وبنفس النسبة، والعكس صحيح.
  - تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض، أي إذا زادت كمية النقود المتبادلة فانه يرتفع معدل الطلب على المنتجات وينقص العرض لها.
  - تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج<sup>2</sup>.
- ويمكن تبين أفكار هذه النظرية من خلال المعادلتين التاليتين:

#### أولا: معادلة التبادل لفيشر:

تقوم هذه النظرية على أن التضخم يرتبط بصورة أساسية بعرض النقود، أي أن قيمة النقود تتحدد وفق قوى العرض والطلب عليها شأنها شأن بقية السلع الأخرى، فوفق هذا المفهوم صيغة معادلة التبادل من طرف

1جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 102.

2غازي حسين عناية، مرجع سابق ص 74.

الأمريكي إفرنج فيشر سنة 1911م، والذي يرى بان الطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة ويقوم ذلك على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والشاري تتطلب استبدال النقود بالسلع والخدمات، فيجب أن تتساوى قيمة النقود مع قيمة السلع والخدمات التي تم تبادلها، ففي أي لحظة زمنية يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات مع عدد المعاملات  $T$  مضروبا في سعر المعاملات  $P$  وعليه فان قيمة  $(P.T)$  ستكون متساوية مع قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود  $M$  مضروبا في سرعة تداول النقود  $V$ ، ويمكن التعبير عن هذه المطابقة بالمعادلة التالية:  $MV=PT$  حيث:

$M$ : كمية النقود، وهي المتغير الفعال يتحدد مقدارها بواسطة البنك الم ركزي.

$V$ : سرعة تداول النقود فهي ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى.

$P$ : المستوى العام للأسعار.

$T$ : كمية المبادلات المحققة خلال فترة معينة تعتبر ثابتة في المدى القصير، وهذا لكي تتغير الأسعار بتغير

كمية النقود يجب ان تكون الكمية المعروضة من السلع ثابتة<sup>1</sup>.

ومن المعادلة السابقة يمكننا استنتاج المعادلة التالية:  $P = \frac{MV}{T}$

يتضح من خلال هذه المعادلة أن مستوى الأسعار يعتمد على كمية النقود، وان التغير في السعر يكون بنفس

التغير فكمية النقود مع ثبات كل من  $T$  و  $V$

ورغم القبول العام لمعادلة التبادل لفischer، إلا انه سجلت عليها بعض الانتقادات والتي من أهمها<sup>2</sup>:

1ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 87.

2عبد الرازق بني هاني، مرجع سابق، ص 225.

- أن هذه المعادلة لا تصلح للاختبار الإحصائي
- أن كمية المبادلات تشمل جميع المبادلات بدون تفرقة بين التي تخص الإنتاج والتي تخص الأسواق المالية وكذلك التي تتعلق بتبادل أصول حقيقية، مما ينجز عنه ان كمية المبادلات تحتوي على سلع غير متجانسة ومن الصعب استخدام مقياس واحد لقياسها، لذلك تعتبر كمية المبادلات كمية غير قابلة للقياس.
- صعوبة تحديد السعر P في هذه المعادلة.
- بالنسبة لسرعة دوران النقود يصعب معرفتها كما يمكن ألا تكون ثابتة<sup>1</sup>.

### ثانيا: معادلة كمبرج للأرصدة النقدية

يعود لأفريد مارشال وبيجو وأعضاء مدرسة كامبردج النيو كلاسيكية الفضل في صياغة هذه المعادلة، تركز هذه المعادلة على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي، وتقول أن هناك نسبة من الدخل القومي يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية، تتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل، ويرتكز هذا التحليل في تحديده للتضخم تبعا لتغير نسبة الدخل التي يتم الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخل للإنفاق على شراء السلع والخدمات وذلك نظرا لافتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير لان جميع الموارد الاقتصادية مستخدمة إلى أقصى طاقة ممكنة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005-2006، ص 35.

<sup>2</sup> أحمد محمد، صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية حالة الجمهورية اليمنية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير منشورة جامعة الجزائر، 2007، ص 73.

ويتم التعبير عن هذه الفكرة وفق هذه المعادلة  $M = K \times Y \times P$ : كمية النقود، وهي بنفس المفهوم السابق لفيشر تشمل كافة النقود بمختلف أنواعها.

K: يعبر عن التفضيل النقدي للمجتمع، فهو يشير إلى النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها على شكل نقدي سائل، وهي بمثابة الأساس في معادلة مارشال الذي يستند إليها في تحليله.

Y: الناتج الوطني الحقيقي، يتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، أي أن هذه المعادلة تركز على الاهتمام على كميات المعاملات في الإنتاج النهائي مقدرًا في شكل معاملات عينية.

P: مستوى الأسعار، والذي هو متوسط الأسعار للمنتجات النهائية فقط، عكس معادلة فيشر الذي يشير فيه P إلى متوسط عام للأسعار لكافة المعاملات التي تشمل عليها T.

وما يمكن استخلاصه من معادلة كمبردج للأرصدة النقدية هو ما يلي<sup>1</sup>:

1- العلاقة بين التفضيل النقدي K ومستوى الأسعار P هي علاقة عكسية.

2- العلاقة بين كمية النقود والأسعار هي علاقة طردية.

3- اعتبرت معادلة فيشر النقود وسيطا للمبادلة ووسيلة للدفع فقط، أما هذه المعادلة فأضافت وظيفة الادخار<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: النظرية الكينزية لتفسير التضخم

أتت النظرية الكينزية بأدوات تحليل جديدة والتي طرحت الكثير من الجدل في النظرية الاقتصادية، وهذه الأدوات نقد لأهم المبادئ الكلاسيكية التي كانت منتشرة قبل سنة 1939م، حيث أتى جون كينز معالجا لأخطاء النظرية الكلاسيكية ومحاو لا إخراج الاقتصاد العالمي من أزمة الكساد الكبير لسنة 1929م، واعتمد

1 أحمد محمد، صالح الجلال، مرجع سابق، ص 40.

2 سعيد هتهات، مرجع سابق، ص ص 55 56.

كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، أي أن التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي<sup>1</sup>، حيث يرى كينز أن زيادة الطلب الفعلي الذي لا يواكبه زيادة في السلع والخدمات، هو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فالتضخم مرتبط بحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الاقتصادية أهمها:

- العرض الكلي المتاح.
  - الطلب الكلي الفعلي، يتمثل في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية عند الاستخدام التام.
  - كمية النقود المعروضة للتداول.
  - أسعار الفائدة.
  - مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي، أي نسبة استخدام عوامل الإنتاج هل استخدمت كلياً أو جزئياً.
- ويفترض كينز في تحليله أن التوازن هي تلك التي يكون فيها الطلب الكلي يعادل مستوى الاستخدام التام، وأن حدوث خلل في ذلك التوازن يعني في الحقيقة حالتين:
- إذا كان الطلب الكلي أكبر من مستوى الاستخدام التام فإنه توجد حالة تضخم.
  - إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى الاستخدام التام فإنها حالة الكساد<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث: النظرية المعاصرة لتفسير التضخم

---

1 أحمد محمد، صالح الجلال، مرجع سابق، ص 41.

2 تيجاني بالريقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص 78.

يرى فريدمان في تفسيره للتضخم بأنه ظاهرة نقدية، باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولقد رفض كذلك دور الأجور والنفقة في تغير الأسعار، ولا يؤيد بوجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل، فهذه النظرية تتمثل في نظرية الطلب على النقود، حيث أنها تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ للطلب على النقود من تغيرات.

فقد أشار فريدمان إلى الحالات التالية لتأثيرات زيادة كميات النقود<sup>1</sup>:

- من الممكن التصور أن أثر هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس تأثيراً على الدخل الوطني الحقيقي والأسعار.
- يمكن أن تنعكس الزيادة في كمية النقود كلياً في رفع المستوى العام للأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود والناجى الوطنى وهو موقف أنصار النظرية الكمية التقليدية.
- ويمكن التصور أن الزيادة في كمية النقود تمتصه زيادة في الطلب على السيولة والأثر المتبقي ينعكس في تغير كل من الأسعار والناجى الوطنى، هذا كما وقع في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الأهلية 1865م حتى 1879م، حيث زاد الرصيد النقدي خلال هذه الفترة بـ 10% في حين ارتفع الدخل الوطنى الحقيقى إلى الضعف وانخفض الرقم القياسى لأسعار الجملة إلى النصف بالقياس إلى مستواه في بداية الفترة.

1 أحمد محمد، صالح الجلال، مرجع سابق، ص ص 45-64.

- كذلك يمكن لتغير كمية النقود أن تتغير سرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس هذا في تغير الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة<sup>1</sup>.

ويرى فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف على أذواق المستهلكين والأفضليات التي يرونها بالإضافة إلى دخل أو ثروة الفرد باعتبارها عنصرا أساسيا في الطلب على النقود.

### المطلب الثالث: آثار التضخم

إن التضخم كظاهرة نقدية له من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية وكون هذه الظاهرة تعيق مسار التنمية في اقتصاديات دول العالم فإنه من الصعب حصر آثارها، وفيما يلي نحاول إبراز أهم هذه الآثار.

### الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم

تؤدي ظاهرة التضخم في الاقتصاد إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عملية التنمية الاقتصادية، وتتجم هذه الآثار، نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بنفس نسبة الارتفاع في مستويات الأسعار، ويؤدي الانخفاض في قيمة النقود إلى التأثير على مستوى معيشة مختلف فئات المجتمع من خلال تأثيره على مستوى الدخل الحقيقي للأفرد والذي يتناقص بارتفاع المستوى العام للأسعار.<sup>2</sup> وتختلف درجة تأثير التضخم على أفرد المجتمع، حيث أن شريحة كبيرة في المجتمع من التي

1سعيد هتهات، مرجع سابق، ص ص 65-66.

2زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص 96.

تمثل محدودية الدخل وأصحاب الدخل الثابتة والمعاشات التقاعدية، والذين تزداد معاناتهم جراء حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار، نظرا للانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية وحساسية تأثرها بالتضخم، حيث يؤدي التضخم إلى انخفاض دخولهم النقدية الحقيقية، بينما تمثل الشريحة الأخرى، المستفيدين من الارتفاعات في مستويات الأسعار ويمثلون فئة قليلة في المجتمع وتشمل المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال والذين يحققون أرباح مرتفعة نتيجة الموجات التضخمية وتؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية إلى حدوث تغيرات في القرارات التي يتخذها الأفراد، حيث يوجه أصحاب الدخل الثابتة دخولهم لتوفير احتياجاتهم من السلع الغذائية الضرورية، ويعمدون إلى التخلص من أرصدهم النقدية في صورة شراء سلع معمرة أو تحويلها إلى عملة أجنبية ذات قيمة مستقرة، نظرا لأن احتفاظهم بتلك الأرصدة النقدية في صورة مدخرات بالعملة الوطنية يعرضها للانخفاض في قوتها الشرائية كلما ارتفع معدل التضخم بينما يوجه المنتجون أرصدهم النقدية الزائدة نحو الاستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تلاقي منتجاتها ارتفاعا في الطلب نتيجة لانخفاض الكميات المعروضة منها<sup>1</sup>.

وتتمثل أهم الآثار الاقتصادية التي تحدثها الضغوط التضخمية فيما يلي<sup>2</sup>:

#### 1- فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم:

تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة، والذي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى

1 أسماء مخاليف، محددات التضخم مع مقاربة بدوال الاستهلاك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2018، ص 45.

2 الروبي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية 1984، ص 337.

تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قسمة مستقرة أو استخدامها في اقتناء سلع معمرة، أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات الفاخرة، وذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم، وبناء على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة مماثلة في العرض الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار كما يؤدي التضخم إلى حالة من الادخار السلبي، وذلك من خلال استخدام الأفراد لمخزنتهم التي تم تكوينها سابقا قبل حدوث ارتفاعات الأسعار، من خلال استخدامها في الإنفاق على سلع الاستهلاك وذلك بهدف المحافظة على نفس مستوى إنفاقهم، على أن الجانب أكثر تأثيرا في الاقتصاد يتمثل في إقدام أصحاب رؤوس الأموال في ظل الارتفاعات المتوالية في الأسعار، ونقص العائد الذي يحققونه من استثماراتهم إلى تحويل أموالهم إلى خارج البلاد بهدف استثمارها في بلدان أقل تأثيرا بالضغوط التضخمية، وبما يكفل تحقيق تلك الاستثمارات لعوائد مرتفعة<sup>1</sup>.

## 2- إعادة توزيع الدخل الوطني

الدخل الوطني النقدي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية واحدة تقدر بسنة، أما الدخل الوطني الحقيقي فهو يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية.

1 عوف محمود الطراوي، مرجع سابق، ص 337.

خلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي، وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج مستوى التوظيف الكامل، كلما يتضاءل معدل نمو الدخل الحقيقي إلى أقصى مستوى ممكن له، ولا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل.

وأثناء فترة التضخم يمكن تمييز الحالات التالية<sup>1</sup>:

1- بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار.

2- ارتفاع الدخل النقدي ولكن بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار، هنا يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص أيضا.

3- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار، هنا يزداد الدخل الحقيقي بمعدل يتحدد بمدى ارتفاع الدخل النقدي من جهة ومستوى الأسعار من جهة أخرى.

4- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل مساوي لمعدل ارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتا. ويمكن توضيح آثار التضخم على أصحاب الدخل بالشكل التالي<sup>2</sup>:

### أولاً- أصحاب الدخل الثابتة

تشمل هذه الفئة الأفراد الذين يتحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي والعقارات السكنية والمعاشات والإعانات الاجتماعية، ونظرا للثبات النسبي الذي تتمتع به هذه الدخل فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخل الحقيقية لهذه الفئة.

### ثانياً- أصحاب المرتبات والأجور

1- ابنعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 153.

2- محمد زكي الشافعي، مرجع سابق، ص 153.

تشكل هذه الفئة معظم العمال وتتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس: اتجاه تغير الأسعار نظرا لوجود الاتحادات العمالية التي تطالب برفع الأجور النقدية لكن عادة ما يكون معدل ارتفاع الأجور النقدية أقل من معدل ارتفاع الأسعار وبالمقارنة مع أصحاب دخول الفئة السابقة، فأصحاب الأجور أقل تعرضا لانخفاض القوة الشرائية لدخولهم عن أصحاب الدخل الثابتة.

### ثالثا- أصحاب المشروعات

أصحاب هذه الفئة غالبا ما يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية خلال فترة التضخم فان ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية، ولأن النفقات الإجمالية النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة أكبر وبشكل أسرع من زيادة النفقات.

وهكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في الدخل النقدية، فبعض الفئات تزداد دخولها على حساب فئات أخرى نتيجة عملية إعادة توزيع الدخل.

### 3- إعادة توزيع الثروة

إن التغير في ملكية الثروة يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في الدخل الحقيقية. فملاك الثروات إذا ما انخفضت دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم سيلجئون إلى التصرف في ثروتهم بالبيع وذلك بغية المحافظة على مستوى معين من استهلاك تعودوا عليه. فأصحاب الأراضي والعقارات ما يشجعهم على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدلات الارتفاع العام في الأسعار، وهذا ما يعرف بإعادة توزيع الثروات على المجتمع. وحتى عمليات القروض تتأثر بالتضخم، فإذا ما اقترض شخص "أ" مبلغ "س1" من شخص "ب" على أن يسدده بعد خمس سنوات وحدث وأن ارتفعت الأسعار، فالشخص المدين

مطالب برد المبلغ النقدي "س1" رغم أن القوة الشرائية للمبلغ المقترض قد انخفضت إلى النصف مثلاً، فهو سيسدد نصف القوة الشرائية فقط حين حلول اجل الوفاء.

وبذلك فإن ارتفاع الأسعار باستمرار ينتج عنه انخفاض القوة الشرائية للنقود يتسبب في إلحاق الأضرار المالية بالدائنين واستفادة المدينين خاصة عندما تكون آجال الديون طويلة، وخشية لذلك يطالب المدينين باحتساب أسعار فائدة عالية قد تعوض الدائنين عما قد يلحق بهم من أخطار مالية، فهذا يوطد العلاقة الطردية بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم، غير أن الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة له أضرار بالغة على الاقتصاد قد تجره إلى الانكماش والركود.

#### 4- آثار التضخم على النشاط الاقتصادي

تؤدي إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة إلى زيادتهما لفئة وانخفاضهما لفئة أخرى وما ينجم عنه من آثار بعيدة المدى على النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الآثار المباشرة التي يحدثها على الاقتصاد، فإذا كان الاقتصاد في مرحلة قريبة من مستوى التشغيل الكامل فإن زيادة الطلب الكلي وارتفاع الأسعار يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج لكن بمعدلات منخفضة، وكلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل كلما اقتربت مرونة الإنتاج من الصفر، مما يزيد في حدة ارتفاع الأسعار، وما ينجر عنها من انتشار المضاربة وقيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها في وقت لاحق لتزداد الأرباح، وهذا ما يؤدي إلى المزيد من ارتفاع الأسعار. وفي هذه الحالة ينصرف الأفراد عن الاستثمار في المجالات ذات العائد على المدى الطويل التي تعود بنفع كبير على الاقتصاد، وبالتالي يوظفون أموالهم في إنتاج السلع الاستهلاكية الكمالية التي تستهلكها فئات معينة ازددت دخولها زيادات كبيرة خلال فترة التضخم. وكلما اقترب الاقتصاد من مرحلة التشغيل الكامل تنتشر فكرة تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم وزيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات

المخزنة، الأمر الذي يؤدي بالاققتصاد إلى الوقوع في أزمة انكماش تبدأ من قطاعات معينة وتنتشر حتى تشمل الاقتصاد بمجموعه.

### الفرع الثاني: الآثار السياسية والاجتماعية للتضخم

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال ما يلي:

1- إعادة توزيع الدخل واشتداد التمايز بين الطبقات: تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثراً نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع والتي تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، نظراً للأرباح الطائلة التي تحققها، والناجئة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها<sup>1</sup>، وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، وبذلك يساهم التضخم في زيادة ثراء الفئة الأولى نتيجة ارتفاع العوائد التي تحصل عليها بينما تزداد معاناة الفئة الثانية نظراً لانخفاض الدخل النقدية الحقيقية التي تتقاضاها، الأمر الذي يؤدي إلى اشتداد التمايز بين طبقات المجتمع<sup>2</sup>.

1زكي رمزي، مرجع سابق، ص 109.

2أسماء مخاليف، مرجع سابق، ص 47.

وتمتاز الأرباح التي يحققها المنتجون بحساسية تأثرها بالضغوط التضخمية، حيث تزيد أرباحهم نتيجة ارتفاع أسعار بيع منتجاتهم، بينما تنسم الدخول التي يتقاضاها أصحاب الدخول الثابتة بتدهورها الشديد بفعل تأثير التضخم، وذلك لأن الزيادة في مستويات الأسعار لا يقابلها زيادة بنفس النسبة في مستويات الدخول وبالتالي يتأثر مستوى إنفاقهم نتيجة الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، حيث أن الزيادة في معدلات الأجور لا تتحقق مباشرة عقب الارتفاعات في مستويات الأسعار، نظراً لأن زيادة الأجور تتطلب فترة زمنية تتم من خلال المفاوضات التي تجريها النقابات العمالية مع أصحاب المشروعات الإنتاجية بهدف زيادة أجور عمالها، على الرغم من أن نسبة الزيادة في أجور العمال تكون أقل بكثير عن نسبة الارتفاعات في أسعار السلع والخدمات في المجتمع، ويؤدي اتساع الفجوة بين دخول أفراد المجتمع إلى خلق حالة من التوتر والتذمر الاجتماعي، الأمر الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع وبما يتعارض مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية<sup>1</sup>.

2- **تفشي الرشوة والفساد الإداري:** تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة. وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال انجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير ومشروعة نظير الحصول على مقابل مادي.

1 إياذ عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص 198.

3- هجرة الأدمغة إلى الخارج: إن عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية، كانت من أهم الأسباب التي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، حيث فقدت الجامعات الجزائرية الآلاف من الأساتذة الذين اتجهوا إلى الدول الغربية التي تكونوا فيها، أو إلى بعض دول الخليج التي توفر مستويات مغرية من الرواتب، ولم تقتصر هذه الخسارة فقط على قطاع الجامعات فقط بل شملت أغلب قطاعات الوظيف العمومي، وبعض الشركات التابعة للقطاع العام حيث ظهرت موجة شديدة من هروب المهندسين والتقنيين الماهرين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية باتجاه كندا وغي رها من الدول الغربية المعروفة بحاجاتها لهذه الإطارات<sup>1</sup>.

4- اتساع نمط الاستهلاك التفاخري: إن من بين أهم الصور التي تمخضت عن الفساد الإداري الذي تحدثنا عنه سابقا هي ظهور طبقة من الطفيليين والمقاولين المزيفين الذين يفوزون بصفقات تجارية ومشاريع خدمتية من خلال تقديم رشاي وعمولات سرية ودون الخضوع لميكانيزمات المناقصة المتعارف عليها دوليا في هذا الميدان. ونظرا لزيادة أرباح هذه الفئة الجديدة، مع ارتفاع الأسعار ووفرة السلع كنتيجة لتطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي وتزايد إمكانيات الاستيراد، وبالتالي ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل السيارات الفاخرة، أجهزة الاتصال والإعلام وكل أنواع السلع الأخرى الراقية التي من شأنها أن تعمق الفوارق ما بين الشرائح الاجتماعية الجزائرية، ويؤدي التضخم أيضا إلى إعاقة التكوين الرأسمالي، نتيجة تغيير اتجاهات الأفراد بشكل إجباري بعيدا عن الادخار ونحو الاستهلاك<sup>2</sup>.

1 إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص 207.

2 سعيد سامي الحلاق/محمد محمود العجلوني، "النقود والبنوك والمصارف المركزية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 221.

### المبحث الثالث: الدراسات السابقة

هذا المبحث سيناقد الدراسات السابقة المتعلقة بدراستنا والمتغيرات التابعة لها السياسة النقدية والتضخم.

#### المطلب الأول: الدراسات السابقة حول السياسة النقدية

##### الدراسات السابقة حول السياسة النقدية:

- دراسة بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية الجزائر 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد المالي، يبرز هذا الموضوع تحت إشكالية ما هو الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2010)؟ حيث تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الإلمام بظاهرة النمو الاقتصادي والمناهج المفسرة لها من خلال السياستين المالية والنقدية.<sup>1</sup>
- دراسة أ. بن عزة إكرام، أ. شليل عبد اللطيف تقييم أدوات الساسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية (1990-2017) مجلة البشائر الاقتصادية-المجلد الرابع، العدد 2، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، يبرز هذا الموضوع تحت إشكالية مدى استجابة أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو، في ظل الإصلاحات البنكية والنقدية؟، وكان الهدف الرئيسي من الدراسة تقييم أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) ومدى قدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي في فترة الإصلاحات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية الجزائر 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد المالي، كلية: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة: الحاج لخضر، باتنة، 2016.

<sup>2</sup>أ. بن عزة إكرام، أ. شليل عبد اللطيف تقييم أدوات الساسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية (1990 - 2017) مجلة البشائر الاقتصادية-المجلد الرابع، العدد 2، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.

## المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول معدل التضخم

### الدراسات السابقة حول معدل التضخم:

- أسماء مخاليف، محددات التضخم مع مقاربة بدوال الاستهلاك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، يبرز هذا الموضوع تحت إشكالية فيما تتمثل أهم العوامل المسببة للتضخم في الجزائر وكيف ساهمت هذه العوامل كل على حدى في تحديد اتجاه التضخم خلال الفترة (1980-2014)، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف المفاهيم والنظريات المفسرة لظاهرة التضخم.<sup>1</sup>
- د. بن دقفل كمال، مؤشرات التضخم في الجزائر (دراسة تحليلية)، وتهدف هذه الدراسة إلى شرح وتحليل المؤشرات الخاصة بالتضخم، وقياس شدته في الجزائر من خلال التعرف على مفهوم التضخم والأسباب المنشئة له مع ذكر أهم الطرق العلاجية المتبعة في الجزائر لظاهرة التضخم.<sup>2</sup>

## المطلب الثالث: الدراسات السابقة التي تناولت أثر السياسة النقدية على معدل التضخم

### الدراسات السابقة التي تناولت أثر السياسة النقدية على معدل التضخم:

- دراسة قياسية للأستاذة بن نافلة نصيرة، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة (1970-2014)، تم صياغة النموذج بالمتغيرات الاقتصادية التالية:<sup>3</sup>
- المتغيرات المستقلة (معدل إعادة الخصم، المعروض النقدي  $2M$ ، ومعدل الفائدة)، المتغير التابع التضخم.

1 أسماء مخاليف، محددات التضخم مع مقاربة بدوال الاستهلاك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2018.

2. د. بن دقفل كمال، مؤشرات التضخم في الجزائر (دراسة تحليلية)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الطبعة 2، العدد 27، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، بدون سنة نشر.

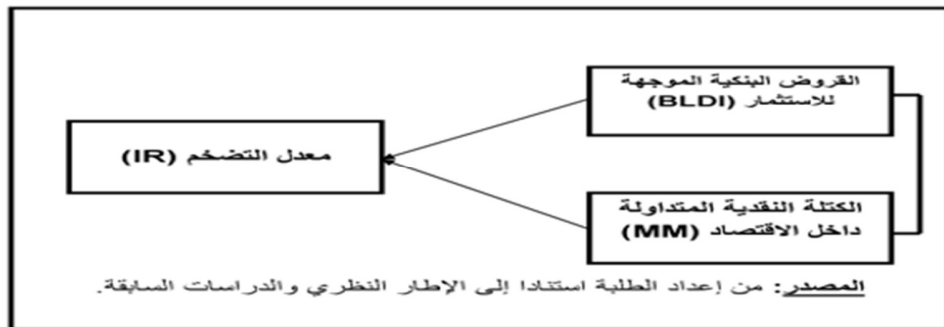
3 بن نافلة نصيرة، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة (1970-2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد: 07، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016.

- استخدام **dicky fuller** في دراسة استقرار السلاسل الزمنية.
- استخدام اختبار **grange** اختبار السببية.
- اختبار التكامل المتزامن لجوهانسون.
- نموذج تصحيح الخطأ **ECM**.
- الطيبي محمد، مدى فاعلية السياسة النقدية في التخفيف من حدة التضخم في الجزائر (2010/2022)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تحت إشكالية: ما مدى فاعلية السياسة النقدية في التخفيف من حدة التضخم في الجزائر؟، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور السياسة النقدية في القضاء على التضخم، وكيف يمكن الحد من التضخم من خلال تحقيق مرونة في الأسعار<sup>1</sup>.

#### النموذج النظري للدراسة:

ومن خلال ما تطرقنا له من الدراسات السابقة فإن النموذج النظري للدراسة يأخذ الشكل الموالي:

الشكل (02): النموذج النظري للدراسة



<sup>1</sup>الطيبي محمد، شتوى عبد الناصر، مدى فاعلية السياسة النقدية في التخفيف من حدة التضخم في الجزائر (2010/2022)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درابعية، أدرار، الجزائر، 2023.

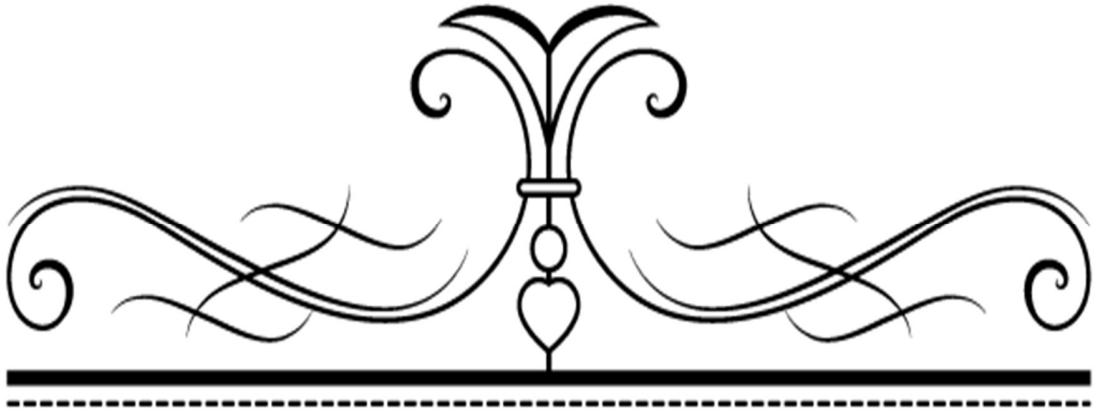
تعد هذه الوسائل من أدوات السياسة النقدية المستعملة في الجزائر لمحاربة التضخم الذي حدد كهدف نهائي، ومن اجل ذلك عرف منح الائتمان تأطيرا صارما للتحكم في نمو المجمعات النقدية، واختلف هذا التأطير تبعا للجهة التي تمنح لها هذه القروض، وتوجد ثلاث آليات لتطبيق هذه الأداة هي تأطير القروض المقدمة للدولة وتأطير القروض المقدمة للاقتصاد، بالإضافة إلى تأطير تلك القروض المقدمة لمؤسسة غير مستقلة، هذا الإجراء الأخير الذي يعد من أهم معايير تنفيذ البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي لكي تستطيع هذه المؤسسات المرور إلى الاستقلالية أثناء فترة إعادة الهيكلة.

كما أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة ترتبط بالظروف التوسعية او التقييدية في حجم الكتلة النقدية، ففي حالة التضخم يرفع البنك معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية، ومن ثم يلجأ البنك المركزي إلى سياسة الحد من الائتمان لدى البنوك التجارية ودفع المستثمرين إلى استثمار أموالهم في السوق بشرائهم أسهم وسندات، وهكذا تخرج الأموال من فح السيولة، فيتقلص حجم الكتلة النقدية.

خلاصة الفصل:

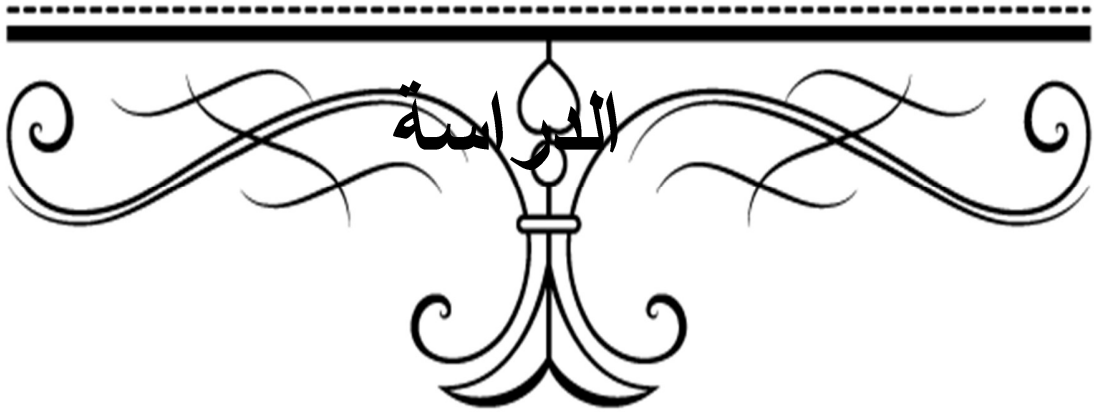
يمكن القول في الأخير ان السياسة النقدية تلعب دور هاماً في القضاء على التضخم، سواء من حيث تطبيق ادواتها المباشر او غير المباشرة، حيث ان البنك المركزي من خلال معدل الفائدة وسياسة السوق المفتوحة ومعدل اعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الاجباري، يؤدي دور هاماً في التأثير على حجم الكتلة النقدية سواء في الظروف التضخمية او الانكماشية، ففي ظل ارتفاع الاسعار نجد ان السبب في ذلك يعود الى انتشار الكتلة النقدية على مستوى السوق النقدية حيث يتدخل المركزي بالأدوات الاساسية السابقة للتأثير على حجم المعروض النقدي فيؤدي ذلك الى نقص هذا المعروض وبالتالي تقل السيولة وتخفض الاسعار.

كما أن التضخم كظاهرة في الاقتصاد، تعتبر من أكثر الظواهر التي تحظى باهتمام مشترك من طرف الحكومات والبنوك المركزية، وذلك نظراً لكون آثار تلك الظاهرة تتعدى إلى التأثير المباشر وغير المباشر على كل المؤشرات الاقتصادية، ففي ظل وجود التضخم بمعدلات عليا في الاقتصاد، ستكون كل المؤشرات الأخرى غير حقيقية، كما تجدر الإشارة إلى أن التضخم كظاهرة قد تطرقت إليه العديد من المدارس الاقتصادية فمن المفكرين من اعتبره ظاهرة نقدية بحته لها ارتباط مطرد مع الزيادة في كمية النقود، وهناك من اعتبره ظاهرة ترتبط ببعض العوامل الاقتصادية الأخرى الداخلية والخارجية، ويمكن للبنك المركزي في إطار القضاء على التضخم أن يعمل على تحفيز الانتاج مما يؤدي الى وفرة المعروض فتخفض الاسعار وان كان الاتجاه الاول هو الانسب والذي يوافق اهداف المركزي في إطار تطبيقه للسياسة النقدية.



## الفصل الثاني:

الدراسة القياسية للمتغيرات محل



### تمهيد:

عرفت البشرية ظاهرة التضخم منذ أقدم العصور، وقد أصبحت من بين أكثر الظواهر شيوعاً في اقتصاديات دول العالم، وشغلت بالرجال السياسة والاقتصاد على السواء، وذلك لما لها من آثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية.

كما تعتبر تبعاً لما سبق ذكره إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة ويتم التخطيط لها من قبل البنك المركزي، وتتخذ السياسة النقدية من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي، والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي، وتعبئة المدخرات والموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية، والتوزيع العادل للثروة، ومعالجة الاختلالات والمشكلات الاقتصادية، كما أنها تنظم كمية النقد المتداولة في الاقتصاد بغرض القضاء على التضخم البطالة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

## المبحث الأول: التطور التاريخي للمتغيرات محل دراسة

السياسة النقدية هي أحد أشكال سياسات الاستقرار، التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة والمصاحبة للتطور الاقتصادي، فتبعاً لما سبق ذكره تعتبر الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة، ودرجة فاعليتها وأهميتها النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي تختلف من اقتصاد لآخر وهذا في ظل تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة إلى أخرى وبالتالي تفاوت درجة التقدم الاقتصادي، كما إن دراسة السياسة النقدية كجزء من السياسة الاقتصادية العامة، وكجزء من عملية التخطيط الشاملة، يتطلب الوقوف على هيكل السياسة النقدية ضمن إطار عمل يتكون من مجموعة الأهداف، والأدوات.

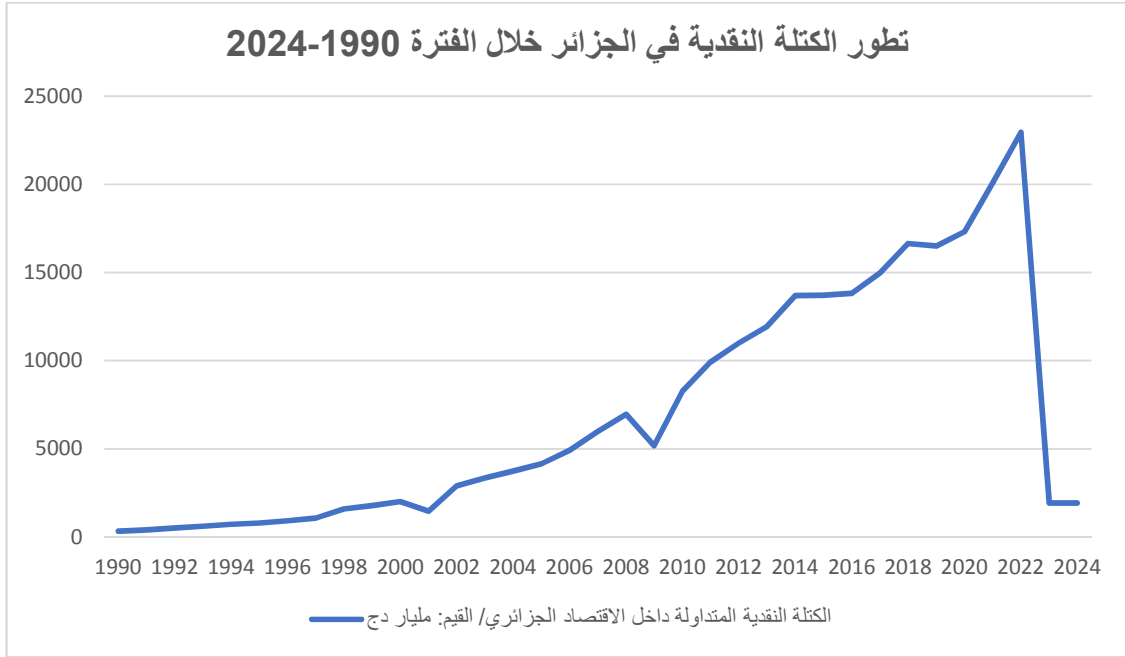
## المطلب الأول: التطور التاريخي للكتلة النقدية (1990-2024)

## تحليل الكتلة النقدية في الجزائر بعد قانون النقد والقرض (1990)

تميز حجم الكتلة النقدية بعد قانون النقد والقرض 90-10 بالعديد من التغيرات في الحجم الكتلة النقدية بصفة عامة من خلال جميع مكوناتها من النقود القانونية والودائع واشباه النقود كما تميزت هذه المرحلة كذلك ببعض التغيرات التي شهدتها مقابلات الكتلة النقدية باعتبارها مصدر التغير في حجم الكتلة النقدية وفيما يلي الجدول الذي يبين تطور الكتلة النقدية بعد قانون النقد والقرض<sup>1</sup>.

## الشكل (03): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2024

1 القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، الخاص بالنقد والقرض.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (bank-of-Algeria)

تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر:

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر (M2) من النقود القانونية والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M1) اضافة الى اشباه النقود التي تمثل الودائع لأجل وسنحاول تحليل تطورها:

### 1. النقود القانونية:

تتكون النقود القانونية التي يتم اصدارها من طرف بنك الجزائر من النقود الورقية والقطع النقدية وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر، حيث تعتبر هذه النقود أكثر مكونات الكتلة النقدية سيولة فقد شكلت حيزا كبيرا من الكتلة النقدية خلال السنوات الأولى من الاستقلال لتترك هذه المكانة لودائع تحت الطلب وذلك لبروز الجهاز المصرفي الجزائري وتطور مداخل الأفراد التي تعتبر مصدر تلك الودائع.

أما فيما يخص حجمها فقد شهد نمو مستمرا اذ يقدر متوسط نمو النقود القانونية خلال الفترة 1990 - 2000 بحوالي 15.9% بينما شكلت نسبة 17.35% من سنة 2000 إلى غاية 2014 ما يعني أن النقود

قانونية تشكل نسبة هامة من حجم الكتلة النقدية (M2) في الاقتصاد حيث أن اقل نسبة لها من مكونات الكتلة النقدية الأخرى هي 22.2% سنة 2005 و 20.27 سنة 2007 وبمبلغ قدره 921 مليار دينار جزائري و 1301.3 مليار دينار جزائري سنتي 2005 و 2007 على التوالي بينما كانت في سنة 2003 و 2004 ما يقارب 781.4 و مليار دج على التوالي، أما أعلى نسبة للنقود القانونية كمكون للكتلة النقدية فكانت سنة 1990 بنسبة فقط 39.34 و بمبلغ 134.94 مليار دينار لتبدأ بعد ذلك بالانخفاض تدريجيا بدءا من سنة 1991 اي سنة بعد قانون النقد والقرض حيث لم تتجاوز بعد ذلك نسبة 30% من الكتلة النقدية وقد كانت أعلى نسبة لها بعد ذلك هي 27.8% سنة 2012 وتراجعت بشكل طفيف وتيرة نمو تناول النقد الورقي في 2018 بنسبة 4.5% مقابل 4.9% سنة 2017 مما جعل حصة النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية تنقلص للسنة الثانية على التوالي لتعود الى الارتفاع بعد ذلك في 2019 بنسبة 10.1%<sup>1</sup>

## 2. الودائع تحت الطلب (النقود الكتابية):<sup>2</sup>

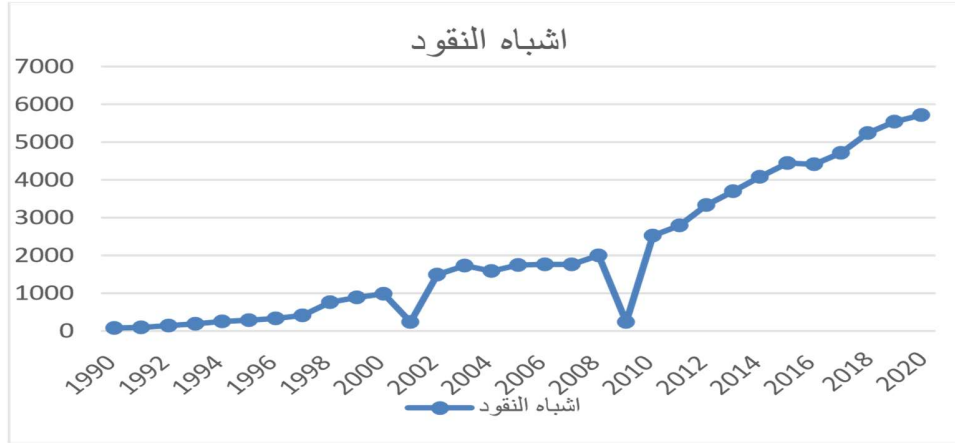
مقارنة بالودائع لأجل تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة نظرا لسرعة تداولها وتحولها الى النقود القانونية لتشكل المستوى الأول الكتلة النقدية (M1) وتتكون هذه الودائع من الودائع الجارية لدى البنوك التجارية الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة. أما فيما يخص الودائع تحت الطلب فقد شهدت ارتفاعا مستمرا منذ سنوات الاستقلال الى يومنا هذا، فقد كانت نسبة الودائع تحت الطلب الى حجم الكتلة النقدية تمثل نسبة 39.34% سنة 1990 لترتفع بعد ذلك في سنة 1991 أي

1 جمال علال بن ثابت سويح، دراسة أثر نمو الكتلة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2018، ص 70.  
2 خديجة تافاسات، تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013))، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة 5، الجزائر، 2017، ص 44.

بعد قانون النقد والقرض الى 40.5% من حجم الكتلة النقدية (M2) ثم تبدأ بالانخفاض هذه النسبة الى الكتلة النقدية بعد ذلك نتيجة الاصلاحات النقدية والمصرفية التي انتهجتها السلطات الجزائرية بداية من قانون النقد والقرن حيث مثلاً شكلت نسبة الودائع تحت الطلب نسبة 30% من مجموع الكتلة النقدية سنة 2002 بما قيمتهم 751.6 مليار دينار جزائري ثم تعود قيمتها للارتفاع بعد ذلك الى 2096.4 و 2949.1 مليار دج سنتي 2006 2007- للتوالي اي بنسبة و 49.19% لنفس السنتين. فقد سجل أعلى نسبة نمو سنة 2004 و 2007 51.5% اما اقل نسبة نمو فقد شهدتها سنة 1999 ب 5.4% ولعل السبب في ذلك يعود الى الوضع الاقتصادي والامني الغير مستقر في تلك الفترة وادنى نسبة لها بعد ذلك سنة 2009 اين كان معدل نمو الودائع تحت الطلب سالب وبنسبة 8.96% حيث انخفضت من 3424.9 مليار دينار سنة 2008 الى 3114.8 مليار دينار سنة 2009 بانخفاض قدره 310 مليار دينار وقد ارجع تقرير البنك المركزي ذلك الى التأثير بالأزمة الأوروبية وانتشار الذعر المصرفي لدى بعض الافراد الاقتصاديين بينما شهدت سنتي 2010 2011 نسبة نمو بمعدلات 17.42% و 24.94% على التوالي بعدما كانت سالبة سنة 2009 وذلك نتيجة دفع مجموعة من مخلفات الاجور والمنح للطبقات العمالية المختلفة. اما سنتي 2012 و 2013 وحتى النصف الأول من 2014 فقط شهدت نوعاً من الاستقرار في معدل التغير بين 4% و 7% هذا ما يوحي بتحسن مستوى الفوائد المالية لدى الافراد نتيجة الطفرة او التحسينات التي عرفتها منظومة الأجور في السنوات الأخيرة وكذلك زيادة عدد الاشخاص الذين فتحوا حسابات على مستوى مؤسسات البريد او البنوك الوطنية، اما خلال السنوات الأخيرة 2019-2020 نجد انها بدأت بالانخفاض نتيجة للظروف السياسية وكذلك تخوف الافراد من ايداع أموالهم في البنوك بسبب أزمة السيولة لدى البنوك ومكاتب البريد وتفضيلهم للسيولة بدل من النفود الكتابية.

الودائع لأجل (اشباه النقود):<sup>1</sup>

الشكل (04): تطور اشباه النقود في الجزائر خلال الفترة 1990-2020



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 01

الودائع لأجل او اشباه النقود والتي تعتبر المركب الثاني في التركيب العرض النقدي اضافة الى (M1) فهي بذلك عبارة عن اموال مجمدة لفترة معينة وتعطي مقابله فائدة وتتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل البنوك والودائع على اساس صندوق التوفير والاحتياط وتؤشر هذه الودائع الى الادخار وقد بلغت نسبتها الى اجمالي الكتلة النقدية 21.7% سنة 1991 ثم 37.25% سنة 2002 لتصل إلى 30.08 % سنة 2012. اما اعلى نسبة نمو لها فكانت متفاوتة من فترة إلى أخرى حسب الاوضاع الاقتصادية فنجد أعلى نسبة نمو هي 61.9% سنة 1992 ثم 1998 اين وصلت الى 86.7% ويرجع هذا إلى انخفاض نسبة احتفاظ الافراد بالسيولة النقدية في بعض الفترات وفي سنة 1999 انخفض معدل نمو الودائع لأجل إلى 15.4 اي بمقدار 118 مليار دينار مواصلا الانخفاض سنة 2000 الى 10.2% ثم شهد

1 صلاح الدين سعودي، وكزار رمضان، انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2007 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، 2020، ص 68.

معدل نمو الودائع الأجل ارتفع بعد ذلك سنة 2001 ب 26.3% وسنة 2002 ب 20.3% وكان ذلك نتيجة لجوء الافراد والمؤسسات الى ابداع أموالهم في بنك الخليفة الذي كان انشط البنوك في هذه الفترة اسعار الفائدة الى حد الاغراء 17% التي كان يمنحها على الودائع وكانت النتيجة بعد حل بنك الخليفة ان معدل نمو الودائع لأجل سجلت نسبة سالبة بلغ 0.3% سنة 2007 بسبب السحوبات المتتالية على الودائع مع قلة هذه الأخيرة نتيجة الذعر الذي اصاب الأفراد في تلك الحادثة.<sup>1</sup>

غير أن التدخل الدولة الداعية الى اعادة الثقة في الجهاز المصرفي وعودة نمو الودائع لأجل لان وصلت الى 19.45% سنة 2012 وما تزامن مع ارتفاع نفقات برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014) المرتفع اشباه النقود مرة أخرى الى 5235.6 مليار دج ثم 5533 مليار دينار جزائري في ديسمبر 2018 و2019 على التوالي وذلك راجع لبرنامج توظيف النمو الاقتصادي (2015-2019) والذي خصص لهم مبالغ ضخمة.

وقد عرفت هذه الودائع ارتفاعا نوعا ما الى غاية 20 سبتمبر 2020 بما مقداره 5718 مليار دج لأنه بالمقابل قد ارتفعت الودائع تحت الطلب المتعلقة بقطاع المحروقات بشكل قوي.

### المطلب الثاني: التطور التاريخي للقروض البنكية (1990-2024)

#### التطور التاريخي للقروض البنكية الموجهة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة 1990-2020:

يرتبط تغير الكتلة النقدية بالتغيرات التي تحدث في مقابلات الكتلة النقدية (غطاء الاصدار النقدي) والتي تتغير حسب كل اقتصاد ودرجة تقدمه وعادة فان تغير حجم الكتلة النقدية يكون على اساس متطلبات الاقتصاد

---

1 علي بطاهر، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 54.

من النقود لأجل التداول وحركية عوامل الإنتاج، تتمثل مقابلات الكتلة النقدية في الأصول والديون التي تقابلها عملية الاصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي، لذلك فالتغيرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقدية يرجع سببها الى صافي الأصول الخارجية ذهب وعملة اجنبية والقروض المقدمة للاقتصاد القروض المقدمة إلى الخزينة.

### 1- القروض المقدمة الى الاقتصاد الوطني:

هي القروض المقدمة من طرف البنوك الى الاعوان الاقتصاديين غير الماليين لمواجهة احتياجاتهم وتشمل نوعين من القروض هما:<sup>1</sup>

أ- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر للبنوك التجارية لتلبية احتياجاتها من السيولة النقدية في إطار عمليات الاقتراض منها وسياسة اعادة الخصم.

ب- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر لصالح الاعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وادوات السحب وعرفت هذه القروض تطورات كثيرة وهي كالآتي:

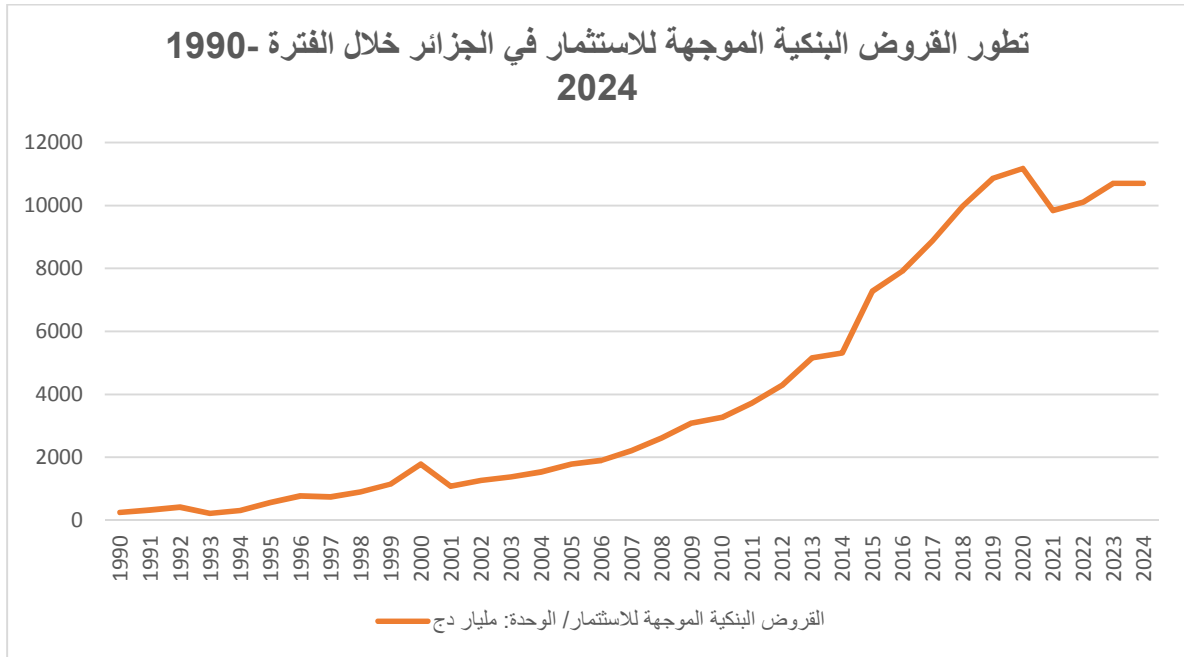
عرفت القروض الموجهة للاقتصاد نمو مستمرا حيث سجلت سنة 1990 حوالي 246.979 مليار دينار التوصل الارتفاع الى 335.5 مليار دج سنة 1992 ثم عادت لتسجل انخفاضا سنة 1993 الى 220.249 مليار دج وهذا راجع للأوضاع الاقتصادية الحرجة في تلك الفترة، ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية عادت لترتفع مرة اخرى خلال الفترة (1999-2002) وذلك راجع لزيادة اهمية النشاط الاستثماري، كما ساعدت السيولة المفرطة لدى البنوك سنة 2002 من انتقال القروض الى الاقتصاد من 1266.799 مليار دج سنة

---

1 عمار بوزعور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 42.

2002 الى 3086.545 مليار دج سنة 2009 ولتعرف بعد ذلك معدلات نمو مستقرة سنة 2010 و2011 على التوالي لتواصل الارتفاع وتبلغ خلال السنتين 2015 و2016 مستوى 7277.2 و7980.2 على التوالي وذلك بسبب الطلب على القروض المصرفية بالإضافة الى التسهيلات الائتمانية لبعض البنوك وتحت اثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية ارتفعت سنة 2017 الى 8880.9 مليار دينار، وواصلت الارتفاع خلال سنة 2018 لتصل الى اعلى مستوى لها 11804.6 مليار دج في سبتمبر 2020 كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (05) تطور القروض البنكية الموجهة للاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990-2024



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (bank-of-Algeria)

2- القروض المقدمة للخزينة:<sup>1</sup>

1 محمد قرنتلي، وفضيلة زاوي، أثر تعديلات قانون النقد والقروض على مسار اصلاح المنظومة البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) مجلة البحوث والدراسات التجارية، 2021، ص 49.

وهي تسبيقات يمنحها بنك الجزائر للخرينة العمومية والاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية والأشخاص، وودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية. وقد عرفت تذبذبا تماشيا مع منهج التمويل والسياسة المالية المتبعة من فترة لأخرى فقد ارتفعت من 167.044 مليار دج سنة 1990 الى 527.83 مليار دج سنة 1993 ويرجع ذلك الى الاجراء المتعلق بتحويل الدين المصرفي على المؤسسات العمومية الى سندات حكومية كجزء من برنامج اعادة الهيكلة، ثم تلاها انخفاض شديد الى 280.54 مليار دج سنة 1996 بسبب تحسن الايرادات من الجباية البترولية لترتفع سنة 1999 الى غاية 847.9 مليار دج وذلك بسبب عدة عوامل تمثلت في انخفاض الاحتياطات من العملات الصعبة بالإضافة الى انخفاض سعر الصرف واسعار النفط، ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية ابتداء من سنة 2000 حتى سنة 2010 وخاصة بعد ارتفاع اسعار النفط حيث اصبحت الخزينة العمومية لا تلجا الى اعادة التمويل لدى البنك الجزائر حيث انخفضت قيمة هذه القروض من 423.4 مليار دج في 2003 الى سالب 3510.9 مليار سنة 2010 وهذا الانخفاض الشديد يعكس لنا تطور الوضعية النقدية وبذلك تخلت الخزينة عن لجونها الى الاقتراض، في نهاية سنة 2015 ولأول مره منذ 2005 لم تعد الدولة دائنا صافيا اتجاه النظام المصرفي حيث بلغ صافي القروض المصرفية على الدولة 567.5 مليار دج وذلك راجع الى انخفاض في صندوق ضبط الموارد واستحقاقات المصارف على الدولة وعرفت ارتفاعا في سنة 2017 حيث انتقلت من 2682.2 مليار دج في 2016 الى 2682.2 مليار سنة 2017 تحت اثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية.

الشكل (06): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول 02

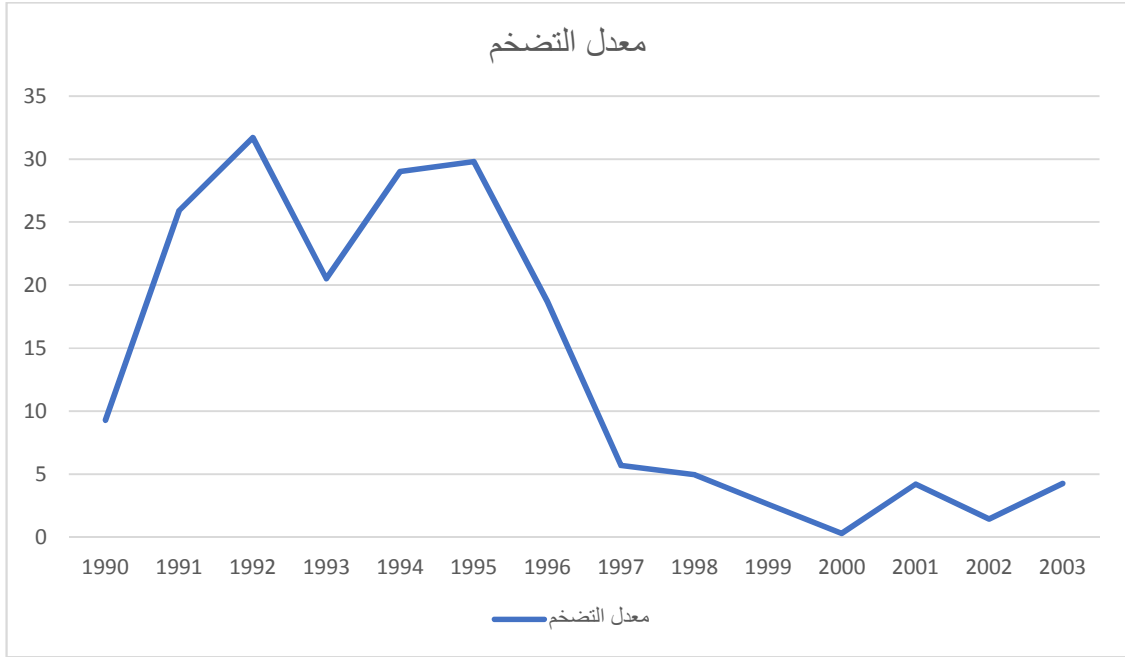
### المطلب الثالث: التطور التاريخي للتضخم (1990-2024)

تمثل الفترة الممتدة من 1990 إلى يومنا هذا فترة هامة في مسار الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وتتميز بتحرير الأسعار، ويمكن أن تقسم تطور معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

أولاً: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2003).

من خلال الشكل رقم (07) سنحاول تحليل كيفية تغير معدل التضخم خلال الفترة (1990-2003):

الشكل (07): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2003)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: <http://www.worldbank.org>

ويمكن أن نقسم هذه الفترة إلى عدة فترات بالاعتماد على ارتفاع وانخفاض معدلات التضخم خلالها وذلك كما يلي<sup>1</sup>:

**الفترة (1993-1990):** عرف التضخم خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا حيث بدأ بمعدل 9.27% في عام 1990 ليرتفع إلى 31.70% سنة 1992، أي بزيادة قدرها 22 نقطة في مدة سنتين فقط، حيث يعتبر معدل 31.70% أكبر معدل بلغه التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2003، ويمكن تفسير هذه الزيادة بعدة عوامل أهمها:

- التوسع النقدي المتتالي خلال هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة.

1 مراد عبد القادر، "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 66-67.

- تزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات العرض.

أما خلال سنة 1993 انخفض معدل التضخم بـ 11 نقطة ليصل إلى 20.50%، ويمكن إرجاع هذه النتائج إلى انخفاض وتيرة التوسع النقدي بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي.

**الفترة: (1994-1995):** خلال هذه الفترة عاود معدل التضخم الارتفاع من جديد حيث انتقل من معدل 20.50% سنة 1993 إلى 29% سنة 1994، ثم إلى 29.80% سنة 1995 ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها، التحرير الواسع للأسعار خلال هذه الفترة ورفع الدعم الحكومي عنها.<sup>1</sup>

**الفترة (1996-1999):** خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم حيث بلغت نسبة 18.7% سنة 1996، لتستمر في التراجع بعدها وتبلغ معدل 2.60% سنة 1999، وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود نذكر منها:

- التحكم في السيولة الاقتصادية واعتدال وتيرة التوسع النقدي.
  - تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة.
  - تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة التي عرفت معدلا عاليا 29.30% سنة 1999.
- بالإضافة أيضا إلى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين.<sup>2</sup>
- الفترة (2000-2003):** بلغ معدل التضخم 0.30% سنة 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج

1 عبد الله قوري يحيى، "محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012"، مجلة الباحث، عدد 14، 2014، ص 3.

2 عبد الله قوري يحيى، نفس المرجع، ص 3.

التعديل الهيكلي، كتعديل أسعار الفائدة الحقيقية، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل وقياسية.<sup>1</sup>

لكن هذا الانخفاض لم يستمر طويلا حيث سرعان ما عاد معدل التضخم إلى الارتفاع في سنة 2001 حيث بلغ 4.20% وتجاوز بذلك معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـ: 3%، ويرجع ذلك إلى نمو المجمع النقدي M2 بنسبة 22.30% جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة أيضا إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، والذي ارتفع من 6000 إلى 8000 دينار جزائري خلال نفس الفترة، وأيضا إعادة رسملة البنوك التي أدت إلى وجود سيولة زائدة في الأسواق.<sup>2</sup>

بعد ذلك عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد سنة 2002، ومراد ذلك هو انخفاض معدل نمو M2 إلى 1.43%.<sup>3</sup>

سنة 2003 شهدت ارتفاعا جديدا في معدل التضخم حيث بلغ 4.26%، والذي يمكن إرجاعه في جزء مهم منه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.24% مقابل معدل 13.25% مسجلة سنة 2002، كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية لعام 2003.

1 محمد كريم قروف، " السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (2011/1999)"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، عدد 14، الدنمارك، 2013، ص 272.

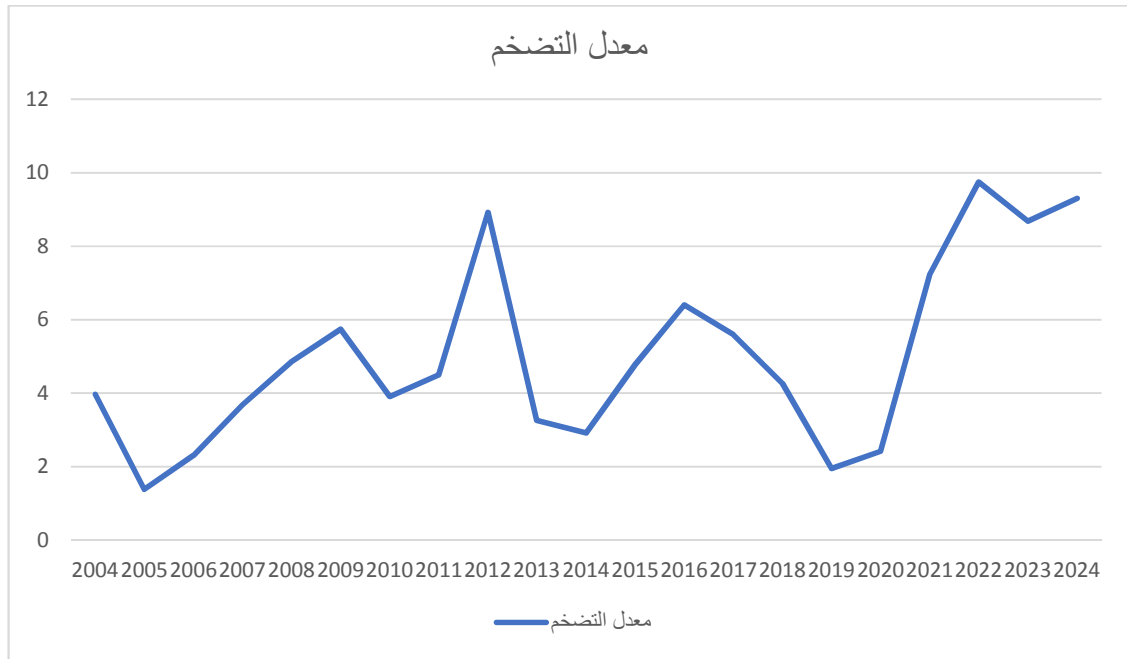
2 Achour Tani Yamna, « analyses de la croissance économique en Algérie », thèse de doctorat en sciences, université de Tlemcen, Algérie, 2013/2014, p 56.

3 رابح فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، شتاء، ربيع، 2013، ص 204.

ثانيا: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2024)

من خلال الشكل رقم (08) سنحاول تحليل طبيعة تحركات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2024)

الشكل (08): تطور معدلات التضخم خلال (2004-2024)



المصدر: بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي: [http:// www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (2) أن معدل التضخم لم يتجاوز 8.89% كحد أقصى في عام 2012، لكن من الواضح أيضا أنه لم ينخفض ليصل إلى الحد الذي بلغه سنة 2000 والمقدر بـ 0.304% ويمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:<sup>1</sup>

1 علي لزعر، فضيل رايس، "الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)" مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال، جامعة بسكرة، ص 194.

في سنة 2004 يعود معدل التضخم المقدر بـ 3.96% والذي يعتبر أكبر من السقف المحدد في التقرير السنوي لنفس السنة، إلى عدة عوامل منها: تزايد معدل استهلاك العائلات بنسبة 5.4% والذي دعمه ارتفاع دخلهم المتاح، بالإضافة إلى ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 25%.

وفي سنة 2005 قدر معدل التضخم بـ 1.38% أي بتراجع قدره نقطتين عما كان عليه سنة 2004 هذا التراجع يفسر بانخفاض أسعار المواد الغذائية وعودة أسعار البترول إلى مستواها الطبيعي. بالإضافة أيضا إلى انخفاض معدل السيولة المصرفية إلى (-39%).

وفي سنة 2006 قدر معدل التضخم بـ 2.31% ليرتفع في سنة 2007 إلى 3.67%، أي أنه ارتفع وتجاوز المعدل المستهدف من طرف السياسة النقدية والمقدر بـ 3% وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه، وأيضا نمو السيولة النقدية من 56.7% سنة 2006 إلى 74.5% سنة 2007، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو النقدي من 18.6% سنة 2006 إلى 24.2% سنة 2007، وكل هذه تعتبر عوامل داخلية تساعد على ارتفاع معدل التضخم.<sup>2</sup>

في حين ارتفع معدل التضخم في السنة الموالية، أي في سنة 2008، إلى 4.86% أي بزيادة تفوق النقطة عما كان عليه في السنة السابقة. ولعل ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة الفلاحية منها سنة 2008،<sup>1</sup> وفي سنة 2009 قفز معدل التضخم إلى 5.74% وهو ما يعتبر أعلى معدل في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين.<sup>2</sup>

Bouhassoun Zahira, « la relation monnaie–inflation dans le contexte de l'économie algérienne 1 l'obtention de doctorat en sciences économiques, université de Tlemcen algérie, », thèse pour 013/2014, p 256.

Fonds monétaire international, «algérie: rapport des services du FMI pour les consultations de 2 2010 au titre de l'article IV», (rapport du FMI n 11/39, Mars 2011), p 5.

فخلال التسع أشهر الأولى من سنة 2009 تسارعت وتيرة تغير الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بـ 1.5 نقطة مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2008، وبذلك يكون معدل التضخم قد انتقل من 4.2% في نهاية سبتمبر 2008 إلى 5.7% في نهاية سبتمبر 2009. ويرجع هذا الضغط التضخمي أساسا إلى أسعار المواد الغذائية التي وصل مؤشرها إلى 8.7% تحت تأثير الارتفاع الكبير لأسعار السلع الفلاحية الطازجة المنتجة محليا.<sup>1</sup>

كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى التضخم المستورد الذي حدث منذ سنة 2008، حيث أن الأزمة المالية أدت إلى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن 60% من واردات الجزائر هي من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول للجزائر، وفي سنة 2010 عاود معدل التضخم الانخفاض نوعا ما ليبلغ 3.91% وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية الطازجة، أما في سنة 2011 فقد ارتفع معدل التضخم من جديد ليبلغ 4.52%، وحسب دراسة أجراها بنك الجزائر خلال هذه السنة لمحددات التضخم فقد تم التأكيد على المساهمة القوية للتوسع النقدي المقاس بالمجمع M2 في هذه الزيادة، وذلك بنسبة 63% من التضخم في حين تتوزع نسب الزيادة الباقية بين 7% بسبب تحركات أسعار الصرف، 21% بسبب التضخم المستورد، و9% بسبب ارتفاع أسعار الإنتاج الصناعي.<sup>2</sup>

« Le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers à fin septembre 1 2009 » **ministre des finances**, (direction générale de la prévision et des politiques, Algérie, 2009), p 12.

2 Bouhassoun Zahira, op.cit., p. 259

وفي سنة 2012 ارتفع معدل التضخم بشكل كبير جدا حيث قفز بحوالي 4 نقاط من 4.52% سنة 2011 إلى 8.9% سنة 2012 وهو تقريبا ضعف المعدل السابق ويفسر هذا الارتفاع أساسا بتزايد أسعار بعض المواد الغذائية الطازجة في نفس السنة، بالإضافة إلى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة بداية من 2009.<sup>1</sup>

وفي سنة 2013 عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد ليصل إلى 3.26%، ليواصل تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2.92%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي، خاصة في ظل الظروف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار البترول، أما في سنة 2015، فقد انخفض متوسط سعر برميل النفط من 109.55 دولار في السداسي الأول من 2014 إلى 58.23 دولار في السداسي الأول من 2015، أي انخفاض بنسبة 47.02%.<sup>2</sup>

واستمر هذا الانخفاض ليصل في أواخر سنة 2015 إلى 35 دولار للبرميل الواحد، وهو أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية لسنة 2016 والمقدر بـ 37 دولار للبرميل الواحد، واقترب السعر المرتقب من سعر تكلفة الاستخراج ما سيزيد من عجز الميزانية أكثر، وقد كان لهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتباط وثيق بقيمة العملة الوطنية، خاصة وأن الحكومة عمدت إلى تخفيض قيمة العملة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر، هذا الانخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم، فحسب

1 ابن بريكة الزهرة، "دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد 13، جامعة بسكرة، جوان 2013، ص 212.

2 بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015، ص 16.

إحصائيات وزارة المالية قدر معدل التضخم لسنة 2015 بـ 4.78% أي بزيادة قدرها 1.86 نقطة عن سنة 2014.<sup>1</sup>

ليواصل الارتفاع أيضا سنة 2016 ليبلغ 6.4% ويبدو أن هذا التوصل في الارتفاع خلال سنتي 2015 و2016 لا علاقة له بالتضخم المستورد، كون مؤشر أسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير لم يعرف إلا ارتفاعا بسيطا ولم تبلغ مساهمته في التضخم الكلي إلا 21.8%، كما يبدو أن ارتفاع التضخم في سنة 2016 لم يرافقه توسع في الكتلة النقدية M2، حيث وللسنة الثانية على التوالي لم ترتفع وسائل الدفع التي يمتلكها المتعاملون غير الماليون إلا بواقع 0.79% في 2016 مقابل 0.13% سنة 2015، بعد سنتين من الارتفاع المتواصل لمعدل التضخم، عاد في سنة 2017 إلى الانخفاض نوعا ما حيث قدر بـ: 5.6% واستمر في الانخفاض خلال السنتين 2018 و2019، وذلك بسبب سعي الدولة المستمر إلى تخفيض معدل التضخم والتحكم أكثر في الأسعار.<sup>2</sup>

عرف التضخم تزايدا خلال هذه الفترة مستمرا حيث بدأ بمعدل 2.24% في عام 2020 ليرتفع إلى 9.74% سنة 2022، أي بزيادة قدرها 7.5 نقطة في مدة سنتين فقط، حيث يعتبر معدل 9.74% أكبر معدل بلغه التضخم منذ سنة 1996 التي بلغت 18.70%، واستمرت على هذا النحو لسنة 2023، 2024.

### المبحث الثاني: الدراسة القياسية

تعتمد دراستنا في بياناتها على إحصائيات البنك الدولي حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2024) أي على 35 مشاهدة.

1 Données de ministère du finance, zoom sur les chiffres, sur [www.dgpp-mf.gov.dz](http://www.dgpp-mf.gov.dz) vu le 2024/04/28

2 بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 5.

### المطلب الأول: وصف البيانات

فيما يخص متغيرات الدراسة تشمل كل من:

IR: التضخم / MM: الكتلة النقدية / BDLI: القروض البنكية الموجهة للاستثمار.

ثم الاعتماد على البرنامج الاحصائي (EViews) للحصول على النتائج، النموذج الخاص بدراستنا يؤخذ

الصيغة الرياضية الموالية: (1)  $X_t = A(L)X_{t-1} + B(L)Z_{t-1} + e_t$  ..... حيث أن:

$X_t$ : شعاع المتغيرات التابعة.

$Z_t$ : شعاع المتغيرات المستقلة.

$e_t$ : حد الخطأ العشوائي (يحقق خاصية: الوسط = 0 والتباين ثابت).

أما:  $A(L)$  و  $B(L)$  فهي تمثل مصفوفة معاملات النموذج وفق الصيغة السابقة نحصل على المعادلة الموالية:

**VAR Model:**  
 =====  
 $IR = C(1,1) * IR(-1) + C(1,2) * BLDI(-1) + C(1,3) * MM(-1) + C(1,4)$   
 $BLDI = C(2,1) * IR(-1) + C(2,2) * BLDI(-1) + C(2,3) * MM(-1) + C(2,4)$   
 $MM = C(3,1) * IR(-1) + C(3,2) * BLDI(-1) + C(3,3) * MM(-1) + C(3,4)$

### الفرع الأول: تحليل الوصفي للمتغيرات الدراسة

يتم استخدام الاحصاء الوصفي لوصف الملامح الرئيسية لبيانات الدراسة فهي توفر ملخصات بسيطة حول

العينة، وتبعاً لما سبق، هنالك العديد من الطرق الاحصائية لوصف البيانات وأهم ما استخدمناه في بحثنا

هو: الحد الأدنى (Minimum) الحد الأعلى (Maximum) الوسط الحسابي (Mean) الانحراف المعياري

(Std.Deviation)، وهذا يوضحه الجدول رقم (01) وفقاً لمخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 13)،

## الفصل الثاني:

### الدراسة القياسية للمتغيرات محل للدراسة

نلاحظ بأن عدد الفترات الزمنية لدراستنا هي : 35 مشاهدة أي لا توجد قيم مفقودة، أما بالنسبة لبقة مؤشرات التحليل الاحصائي هي موزعة بطريقة متماثلة تقريبا.

#### الجدول رقم (05) الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	المشاهدات	Mean	Max	Min	Std.Dv
IR	35	8.403429	31.70000	0.300000	8.660190
BLDI	35	4099.187	11179.20	220.2500	3899.042
MM	35	6977.852	22955.35	343.0060	6657.241

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews 13)

#### الفرع الثاني: الارتباط بين متغيرات الدراسة

يتبين من خلال الجدول أدناه رقم (02)، والمتعلق بالارتباط ما بين متغيرات نموذج الدراسة، أنه يوجد علاقة ارتباط بين متغيرات الدراسة كون جل قيم الارتباط تقع ما بين [-1،1].

#### الجدول رقم (06) الارتباط ما بين المتغيرات محل الدراسة

المتغير	IR	BLDI	MM
IR	1	-0.3249702508036841	-0.380199181525803
BLDI	-0.3249702508036841	1	0.7773005026959166
MM	-0.3801991815258031	0.7773005026959166	1

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 13).

#### المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، وتصحيح الخطأ

##### فرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يجب أن تكون السلاسل الزمنية المستعملة مستقرة وفقا لنظرية الانحدار خاصة في تحليل الوضعيات الاقتصادية الكلية نبدأ باختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات التحليل الاقتصادي من خلال استعمال الاختبار الموسع لديكي فولر بالاعتماد على معيار شوارز وفيه يتم حساب عدد التأخيرات بناء على أصغر قيمة يؤخذ بها المعامل (أكايك وشوارز) (وهي درجة إبطاء مقدرة بـ 01)، يتم توضيح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): اختبار درجة إبطاء السلاسل الزمنية محل الدراسة

	AIC1	AIC2	AIC3	AIC4
Lag1	40.7432			
Lag2		39.3212		
Lag3			38.9923	
Lag4				37.8981

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.V.13)

يتم اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة وما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا، حيث سوف نعتمد في هذه الدراسة على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلاسل الزمنية) وتجنب النتائج المزيفة لعدم استقرارها، ذلك من خلال المقارنة الاحصائية (t المحسوبة أكبر من قيمة t الحرجة عند مستوى ثقة محدد نختار 1% - 5% - 10% كمجال ثقة)، نرفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة تكون مستقرة، أما قبول الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة تكون السلسلة التي لدينا غير مستقرة ومنه نعيد الاختبار في الفرق I و II .... وهكذا.

يوضح الجدول رقم (03) النتائج المتحصل عليها من البرنامج الاحصائي (EViews 13) لأثر تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى وعند الفروق الأولى والثانية، كما يتضمن القيم الحرجة لكل اختبار عند معنوية (1% - 5% - 10%).

الجدول رقم (08): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة

IR عند المستوى			
بدون	ثابت واتجاه	ثابت	القيمة المقدرة
-2.541444	-1.647593	-2.547848	القيمة المقدرة
-1.951687	-3.557759	-2.954021	القيمة المجدولة
IR عند الفرق الأول			
بدون	ثابت واتجاه	ثابت	القيمة المقدرة
-6.297961	-6.714431	-6.239352	القيمة المقدرة
-1.951332	-3.557759	-2.954021	القيمة المجدولة
BLDI عند المستوى			
بدون	ثابت واتجاه	ثابت	القيمة المقدرة
2.941605	-1.627897	0.869057	القيمة المقدرة
-1.951000	-3.548490	-2.951125	القيمة المجدولة
BLDI عند الفرق الأول			
بدون	ثابت واتجاه	ثابت	القيمة المقدرة
-3.715297	-4.795725	-4.603470	القيمة المقدرة
-1.951332	-3.552973	-2.954021	القيمة المجدولة
MM عند المستوى			
بدون	ثابت واتجاه	ثابت	القيمة المقدرة
-1.135161	-1.988458	-1.770089	القيمة المقدرة
-1.951000	-3.557759	-2.951125	القيمة المجدولة
MM عند الفرق الأول			
بدون	ثابت واتجاه	ثابت	القيمة المقدرة
-3.671705	-3.666279	-4.074484	القيمة المقدرة
-1.951687	-3.557759	-2.957110	القيمة المجدولة

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.V.13)

فرع الثاني: الاختبار تكامل المشترك

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول (موضح في الجدول أعلاه) يتم التأكد من وجود التكامل بين هذه السلاسل في ظل وجود الفرضية العدمية، وعدم التكامل المشترك بين المتغيرات. إذا يمكن أن يقال إن التكامل المشترك يشير إلى طريقة الحصول على توازن أو علاقة طويلة المدى بين المتغيرات غير المستقرة أو إنها تعني وجود طريقة تعديل تمتع الزيادة في خطأ علاقة المدى الطويل، حيث توجد عدة منهجيات لاختبار وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من عدمه، أهمها:

أولاً: اختبار جوهانسون وجيسليس لتحديد عدة متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسون في (1988) - (1991) وجيسليس (1990) اجراء اختبارين حيث يعتبر أفضل من اختبار انجل غرانجر " نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم وكذلك وجود أكثر من متغيرين، ويسمح بدراسة المتبادل بين المتغيرات محل الدراسة.

اختبار الأثر (trace): يتم اختبار فرضية أن هناك على الأكثر (q) من متجهات تكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد ( $r=q$ ).

اختبار القيمة العظمى (max): الذي يختبر فرضية العدم بأن هناك ( $r+1$ ) غير متجه للتكامل المشترك والفرضية البديلة ( $r+1$ ) هو متجه للتكامل المشترك، ونتائج الاختبار المستخرجة من (EViews 13) كالاتي:

جدول رقم (09) اختبار التكامل المشترك

$\lambda_{trace}$			الفرض البديل	الفرض العدمي
بوجود اتجاه				
الاحتمال (prob)	القيمة عند المستوى 5 %	القيمة المقدره		
0.0000	29.79707	74.21760	$r \geq 1$	$r=0$
0.0000	1549471	41.88474	$r \geq 2$	$r < 1$
0.0001	3.841465	15.73332	$r \geq 3$	$r < 2$
$\lambda_{max}$				

0.0009	21.13162	32.33286	r=1**	r=0
0.0004	14.26460	26.15142	r=2	r≤1
0.0001	3.84146	15.73332	R=3	r≤2

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.V.13)

### (1) اختبار الأثر (trace):

الفرضية الصفرية: النموذج العام مقيد  $H_0: r \neq q$

الفرضية البديلة: النموذج العام غير مقيد  $H_1: r = q$

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة prob تساوي 0.000 بالنسبة لاختبار الأثر لكل المتغيرات، وهذا يعني

نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي ان النموذج العام غير مقيد  $r = q$

### (2) اختبار القيمة العظمى (max):

الفرضية الصفرية:  $(r+1)$  غير متجه للتكامل المشترك  $H_0:$

الفرضية البديلة:  $(r+1)$  غير متجه للتكامل المشترك  $H_1:$

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة prob تساوي 0.000 بالنسبة لاختبار القيمة العظمى لكل المتغيرات،

وهذا يعني نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي ان  $(r+1)$  متجه للتكامل المشترك

### الفرع الثالث: نموذج تصحيح الخطأ

يطبق هذا الاختبار بعد نجاح اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، وهو يقيس العلاقة القصيرة والطويلة بين

المتغيرات محل الدراسة تظهر المعادلات وفق على النحو الموالي:

Estimation Proc:

EC 1 4 IR BLDI MM

VAR Model:

$D(IR) = A(1,1) \cdot (B(1,1) \cdot IR(-1) + B(1,2) \cdot BLDI(-1) + B(1,3) \cdot MM(-1) + B(1,4)) + C(1,1) \cdot D(IR(-1)) + C(1,2) \cdot D(IR(-2)) + C(1,3) \cdot D(IR(-3)) + C(1,4) \cdot D(IR(-4)) + C(1,5) \cdot D(BLDI(-1)) + C(1,6) \cdot D(BLDI(-2)) + C(1,7) \cdot D(BLDI(-3)) + C(1,8) \cdot D(BLDI(-4)) + C(1,9) \cdot D(MM(-1)) + C(1,10) \cdot D(MM(-2)) + C(1,11) \cdot D(MM(-3)) + C(1,12) \cdot D(MM(-4)) + C(1,13).$

$D(BLDI) = A(2,1) \cdot (B(1,1) \cdot IR(-1) + B(1,2) \cdot BLDI(-1) + B(1,3) \cdot MM(-1) + B(1,4)) + C(2,1) \cdot D(IR(-1)) + C(2,2) \cdot D(IR(-2)) + C(2,3) \cdot D(IR(-3)) + C(2,4) \cdot D(IR(-4)) + C(2,5) \cdot D(BLDI(-1)) + C(2,6) \cdot D(BLDI(-2)) + C(2,7) \cdot D(BLDI(-3)) + C(2,8) \cdot D(BLDI(-4)) + C(2,9) \cdot D(MM(-1)) + C(2,10) \cdot D(MM(-2)) + C(2,11) \cdot D(MM(-3)) + C(2,12) \cdot D(MM(-4)) + C(2,13)$

$D(MM) = A(3,1) \cdot (B(1,1) \cdot IR(-1) + B(1,2) \cdot BLDI(-1) + B(1,3) \cdot MM(-1) + B(1,4)) + C(3,1) \cdot D(IR(-1)) + C(3,2) \cdot D(IR(-2))$

**المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 13)**

قبل الشروع في تقدير النموذج (VECN 13) علينا اختبار مدى صلاحية النموذج احصائيا والاختبارات في هذا الصدد كثيرة ومتعددة سوف نقتصر على ثلاثة منها:

اختبار استقرار النموذج: حتى يكون النموذج مستقر عموما فمن الضروري أن تكون متغيراته تشكل نظام ديناميكي مستقر، لهذا يجب أن تكون جذور الوحدة وجميع المعاملات أصغر عن الواحد مما يعني أن النموذج لا يعني من مشكل ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين النتائج المتحصل عليها لهذا الاختبار مستخرجة من البرنامج الاحصائي (EViews 13) موضحة في الجدول والشكل المواليين:

**الجدول (10): اختبار استقرار النموذج:**

Root	Modulus
0.029536 - 1.295271i	1.295608
0.029536 + 1.295271i	1.295608
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
0.610481 - 0.779381i	0.990011
0.610481 + 0.779381i	0.990011
-0.896798	0.896798
0.805010 - 0.201661i	0.829884
0.805010 + 0.201661i	0.829884
0.107392 - 0.790596i	0.797856
0.107392 + 0.790596i	0.797856
-0.702839 - 0.371509i	0.794986
-0.702839 + 0.371509i	0.794986

-0.495308	0.495308
0.199588	0.199588
VEC specification imposes 2 unit root(s).	

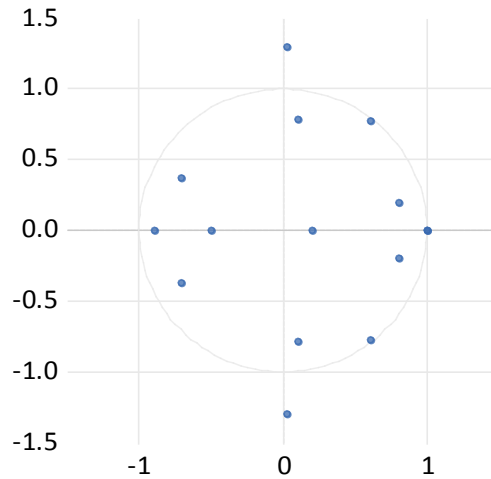
المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 13)

من خلال معطيات الجدول، نلاحظ بأن معظم جذور الوحدة والمعاملات هي أقل من الواحد وهذا معناه أن

النموذج لا يعاني من مشكل ارتباط الأخطاء، يتم توضيح ذلك بشكل أكثر دقة من خلال الشكل الموالي:

الشكل (09): جذور الوحدة ومعاملات النموذج العكسية

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 13)

بما أن أغلب كثير الحدود تقع داخل الدائرة هذا ما يؤكد استقرار النموذج.

**المطلب الثالث: اختبار فحص وتجانس التباين لبواقي النموذج ونتائج تقديره**

أولاً: اختبار فحص بواقي النموذج:

يتعلق باختبارات التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج، ويهدف إلى التأكد إذا ما كانت سلسلة البواقي تحمل

خصائص التوزيع الطبيعي، وأهم هذه الاختبارات ما يلي:

أولاً: اختبار (Skewness & Kurtoses)

في هذا الاختبار تقول إن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي إذا فقط إذا كان هناك تناظر وتسطح طبيعي نقل الفرض العدمي)، حيث نقوم بمقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة المجدولة المناظرة لها  $X^2=(1-a) (df)$  بشير  $a$  إلى مجال الثقة (95%) في هذه الدراسة وتشير  $(df)$  إلى درجات الحرية، فإذا كانت القيم المجدولة أكبر من القيم المحسوبة تقبل فرضتي التناظر والتسطح الطبيعي والعكس صحيح، مع العلم:

$$X^2= (1-0.95) (1) =7.81$$

$$X^2= (1-0.95) (2) =5.99$$

$$X^2= (1-0.95) (3) =3.84$$

ثانياً: اختبار (Jaque Berra) هذا الاختبار نقوم كذلك بمقارنة القيمة المحسوبة  $(X^2)$  مع القيمة المجدولة المناظرة لها عند مجال ثقة (05%)، النتائج المتحصل عليها يتم تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول (11): اختبار فحص البواقي

Jaque-Berra	Kurtoses	Skewness	
0.473528	2.857195	-0.299345	1
0.478881	3.093415	0.305932	2
6.114890	4.737098	-0.684544	3

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 13)

## الفصل الثاني:

### الدراسة القياسية للمتغيرات محل للدراسة

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم قيم  $(X^2)$  المحسوبة هي أقل من قيم  $(X^2)$  الجدولة بالنسبة لبواقي النموذج، وهو ما يقودنا إلى قبول فرضيات العدم في الاختبارات الثلاثة، إن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

ثالثاً: اختبار تجانس التباين لبواقي النموذج: من خلال هذا الاختبار يتم التأكد من تجانس أو عدم اختلاف التباين البواقي النموذج، وذلك من خلال اختبار (White) قبول فرضية العدم معنى ذلك وجود التجانس، وهذا عندما تكون (N) الجدولة أكبر من قيمة (X) المحسوبة، والعكس صحيح النتائج المتحصل عليها هي كالتالي:

الجدول (12): اختبار تجانس التباين لبواقي النموذج:

$X^2_c(8)$	
3.379655	res1*res1
2.775164	res2*res2
14.53003	res3*res3
5.552420	res2*res1
1.977576	res3*res1
5.097818	res3*res2

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 13)

نتائج تقدير النموذج: إن جميع النتائج المستخرجة والمتحصل عليها من البرنامج الاحصائي (13)

(EViews)، تظهر من خلال المعادلات التالية:

VAR Model - Substituted Coefficients:

$$D(IR) = -0.0677629637477*(IR(-1) + 0.0238922020038*BLDI(-1) - 0.0148584014449*MM(-1) + 7.70280472601) + 0.284277555302*D(IR(-1)) - 0.348426015823*D(IR(-2)) + 0.0220233453768*D(IR(-3)) - 0.109441416505*D(IR(-4)) + 0.000940217178276*D(BLDI(-1)) - 0.00119642039987*D(BLDI(-2)) + 0.00207154706057*D(BLDI(-3)) + 0.00144946829281*D(BLDI(-4)) - 0.00118550646048*D(MM(-1)) - 0.00100805565714*D(MM(-2)) - 0.00056660769816*D(MM(-3)) + 0.00110904207088*D(MM(-4)) - 1.3882182707.$$

$$R^2 = 0.46 \quad F = 1.08$$

$$D(BLDI) = -27.749491096*(IR(-1) + 0.0238922020038*BLDI(-1) - 0.0148584014449*MM(-1) + 7.70280472601) - 4.49088302834*D(IR(-1)) + 12.8448943668*D(IR(-2)) - 4.94401678232*D(IR(-3)) + 23.35458439*D(IR(-4)) + 0.274038347062*D(BLDI(-1)) + 0.462117921065*D(BLDI(-2)) + 0.208595148666*D(BLDI(-3)) + 0.128315060953*D(BLDI(-4)) - 0.392271135039*D(MM(-1)) - 0.321051641429*D(MM(-2)) - 0.406776324928*D(MM(-3)) - 0.344172302697*D(MM(-4)) + 717.108208477.$$

$$R^2 = 0.54 \quad F = 1.49$$

$$D(MM) = -8.89442490758*(IR(-1) + 0.0238922020038*BLDI(-1) - 0.0148584014449*MM(-1) + 7.70280472601) + 39.8662610308*D(IR(-1)) - 28.1734356279*D(IR(-2)) - 107.420429128*D(IR(-3)) + 94.7113984024*D(IR(-4)) - 0.225817118891*D(BLDI(-1)) + 5.12875119278*D(BLDI(-2)) + 0.687954528499*D(BLDI(-3)) - 2.34844514839*D(BLDI(-4)) - 0.453072220122*D(MM(-1)) - 1.19029759534*D(MM(-2)) - 1.28769139993*D(MM(-3)) + 0.15280230283*D(MM(-4)) + 716.316583717$$

$$R^2 = 0.62 \quad F = 2.03$$

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 13)

## المبحث الثالث: أثر القروض البنكية والكتلة النقدية على التضخم

يعتبر التضخم من بين المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لما له من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى المستوى المعيشي للأفراد، وتعتبر السياسة النقدية من اهم سياسات الاستقرار والتحكم في معدلات التضخم التي تطبقها الحكومات من خلال التحكم في العرض النقدي وسعر صرف العملة.

## المطلب الأول: أثر القروض البنكية على التضخم

عرفت القروض البنكية تذبذبا تماشيا مع منهج التمويل والسياسة المالية المتبعة من فترة لأخرى فقد ارتفعت من 167.044 مليار دج سنة 1990 الى 527.83 مليار دج سنة 1993 ويرجع ذلك الى الاجراء المتعلق بتحويل الدين المصرفي على المؤسسات العمومية الى سندات حكومية كجزء من برنامج اعادة الهيكلة، ثم تلاها انخفاض شديد الى 280.54 مليار دج سنة 1996 بسبب تحسن الايرادات من الجباية البترولية لترتفع سنة 1999 الى غاية 847.9 مليار دج وذلك بسبب عدة عوامل تمثلت في انخفاض الاحتياطات من العملات الصعبة بالإضافة الى انخفاض سعر الصرف واسعار النفط، ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية ابتداء من سنة 2000 حتى سنة 2010 وخصه بعد ارتفاع اسعار النفط حيث اصبحت الخزينة العمومية لا تلجا الى اعادة التمويل لدى البنك الجزائر حيث انخفضت قيمة هذه القروض من 423.4 مليار دج في 2003 الى سالب 3510.9 مليار سنة 2010 وهذا الانخفاض الشديد يعكس لنا تطور الوضعية النقدية وبذلك تخلت الخزينة عن لجوئها الى الاقتراض، في نهاية سنة 2015 ولأول مره منذ 2005 لم تعد الدولة دائنا صافيا اتجاه النظام المصرفي حيث بلغ صافي القروض المصرفية على الدولة 567.5 مليار دج وذلك راجع الى انخفاض في صندوق ضبط الموارد واستحقاقات المصارف على الدولة وعرف التضخم

خلال هذه الفترة تزايد مستمرا حيث بدأ بمعدل 9.27% في عام 1990 ليرتفع إلى 31.70% سنة 1992، أي بزيادة قدرها 22% في مدة سنتين فقط، وهذا بسبب الاصلاحات التي باشرتها الجزائر تطبيقا لشروط FMI خاصة فيما يتعلق برفع الدعم عن المواد الاساسية وتخفيض قيمة العملة، ثم بدأت هذه القيمة في الانخفاض حيث يعتبر معدل 31.70% أكبر معدل بلغه التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2003، وهذا نتيجة برامج الانعاش الاقتصادي التي باشرت فيها الجزائر مطلع ال2000، ويقدر متوسط التضخم من الفترة 2004 إلى 2014 بنسبة 22.72%، وعرفت القروض البنكية ارتفاعا في سنة 2017 حيث انتقلت من 2682.2 مليار دج في 2016 إلى 2682.2 مليار سنة 2017 تحت اثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، ورفع صندوق النقد الدولي توقعاته بخصوص نسبة التضخم في الجزائر هذه السنة إلى 4.7% عكس توقعاته المبدئية المقدرة بـ 4.4 بالمئة، ولم تستبعد هذه الهيئة الدولية، أن ترتفع نسبة التضخم إلى حدود 6.7% خلال العام المقبل. حيث تؤدي التأثيرات السلبية لهذه المعطيات الى التأثير على الوضع الاجتماعي للجزائريين، خاصة مع ما يتردد من حديث عن "تراجع احتياطي الصرف، بفعل نشاط الاستيراد". مما جعلها تشكل مؤخرا إشكالية هامة تستحق الدراسة. فالخروج عن مبادئ وأساسيات إصدار النقود من طرف البنك المركزي قد تكون له تبعات وآثار اقتصادية جد هامة، من شأنها أن تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الجزائري مرة أخرى بعد أزمة الثمانينات. ومن بين الآثار نذكر التضخم وما قد يحدثه من انهيار للعملة الوطنية وتدهور لأسعار صرفها كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول (13): تطور القروض البنكية مقارنة بالتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2024

السنوات	معدل التضخم	القروض البنكية الموجهة للاستثمار/ الوحدة: مليار دج
1990	9.27	247.0
1991	25.90	325.85
1992	31.70	412.31
1993	20.50	220.25
1994	29.00	305.84
1995	29.80	565.64
1996	18.70	776.84
1997	5.70	741.28
1998	4.95	906.18
1999	2.60	1150.73
2000	0.30	1779.8
2001	4.20	1078.4
2002	1.43	1266.8
2003	4.26	1380.2
2004	3.97	1535.0
2005	1.38	1779.8
2006	2.31	1905.4
2007	3.68	2205.2
2008	4.86	2615.5
2009	5.74	3086.5
2010	3.91	3268.1
2011	4.50	3726.51
2012	8.92	4287.6
2013	3.26	5154.25
2014	2.92	5314.0
2015	4.78	7277.2
2016	6.40	7909.9
2017	5.59	8880.0
2018	4.27	9976.3
2019	1.95	10857.8
2020	2.42	11179.2
2021	7.23	9836.6
2022	9.74	10112.3
2023	8.68	10703.64
2024	9.30	10703.64

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (bank-of-Algeria)

وفي مقال نشرته علاوي نورة حول أضرار التعامل بسعر الفائدة على التوازن الاقتصادي والاجتماعي في مجلة الاقتصاد والمجتمع، أشارت إلى أن<sup>1</sup>:

الفوائد على القروض تعتبر عبئا ماليا على أصحاب المشاريع الإنتاجية والخدمية، ففي ظل سياسة حرية الأسعار والبيئة التنافسية وسعي المؤسسات لتثبيت مكانتها في السوق، فإن الفوائد على القروض تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ظهور الضغوط التضخمية في الاقتصاد (تضخم نفقة)، كما قد تنتقل آثار هذه الفوائد سلبا على جانب العرض المحلي الذي لا يوافق الطلب المتنامي وبالتالي استمرار تواجد فجوة التضخم ذات الطابع الهيكلي بين العرض والطلب في اقتصاديات الدول النامية، لان هذه الفوائد ستشكل عائقا أمام توسيع الطاقة الإنتاجية لهذه المشاريع ولاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قد تكون سببا في عدم مواصلة نشاطها أو تعرضها لمخاطر الإفلاس وتصفيتها وذلك تحت ضغط متغيرات البيئة الاقتصادية الجديدة، ففي ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي المعاصرة التي يروج ويشرف على تنفيذها كل من الصندوق والبنك الدوليين منذ مطلع الثمانينات، أصبح من خصائص البيئة الاقتصادية تزايد وزن القطاع الخاص على حساب القطاع العام وتطبيق آليات السوق وتحرير الأسعار وتراجع دور الدولة وحرية التجارة الخارجية وإفساح المجال أمام استقطاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر كل هذه العوامل ساهمت في ظهور بيئة تنافسية ليس في صالح المؤسسات الفتية سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو العام ولاسيما منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدير بالإشارة أن المؤسسات العامة أصبحت خاضعة للقانون التجاري كما هو الحال في الجزائر أي إمكانية إفلاسها وتصفيتها وهذا سيكون سببا في نقص العرض

---

1 د. علاوي نورة، أضرار التعامل بسعر الفائدة على التوازن الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 23، الجزائر، 2018، ص 45.

السلعي المحلي وعدم كفايته لتغطية الطلب المتزايد وبالتالي إمكانية حصول تزايد في المستوى العام للأسعار إما بسبب إفلاس وتصفية المؤسسات العاجزة في ظل البيئة التنافسية الجديدة وما ينتج عن ذلك من ارتفاع في معدلات البطالة واتساع فجوة الإعالة في اقتصاد البلد وتعطيل استغلال الموارد الإنتاجية وزيادة ظهور الاحتكارات في السوق وكل هذه الآثار يساهم فيها التعامل بالفوائد على القروض.

والجدير بالإشارة، إلى أنه حتى عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة، فإن هذه الحالة ستشجع على زيادة كبيرة في حجم الائتمان المصرفي، وبالتالي زيادة كبيرة في عرض النقود في المجتمع مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع نتيجة وجود كمية كبيرة من النقود تطارد كمية أقل من السلع والخدمات وهذا يتفق مع ما ذهب إليه النظرية النقدية في تفسيرها لظاهرة التضخم الناتج عن الإفراط في عرض النقد.

وفي ضوء تحليل الأسباب المفسرة لظاهرة التضخم، يتبين أن ما توصلت إليه النظرية الهيكلية هو أن التضخم له علاقة بهيكل الإنتاج وقصور في العرض، وتفسير النظرية النقدية على أن التضخم راجع إلى الإفراط في النقود، هذان التفسيران يجتمعان في الآثار الناجمة عن التعامل بسعر الفائدة، ولاستكمال تحليل آلية انتقال أثر التعامل بسعر الفائدة إلى حدوث ظاهرة التضخم، يمكن عرضها من جانب محددات سعر الفائدة، حيث يمكن الانطلاق في التحليل هذه الآلية من أن التضخم المتوقع هو أحد محددات سعر الفائدة وبمعنى آخر أن في الاقتصاديات التي تتعامل بالربا، عندما تقوم مؤسساتها المختصة بإقراض النقود فليدهم سعر الفائدة الحقيقي الذين يرغبون أن يتم الإقراض وفقا له. فسعر الفائدة الحقيقي هو سعر الفائدة الذي يأخذ في الاعتبار الفرق بين القوة الشرائية للنقود المقرضة والنقود المعاد سدادها، وحتى يكون سعر الفائدة الحقيقي موجبا، فإن سعر الفائدة الاسمي يجب أن يزيد بمقدار معدل التضخم فسعر الفائدة الحقيقي،

إنما يعرف على أساس أنه سعر الفائدة النقدي مخصوماً منه معدل التضخم  $R$  يتحدد وفق المعادلة (1):  $R = I - P$

والمشكلة في المعادلة (1) هي أن المؤسسات المالية يجب عليها أن تقدر معدل التضخم عندما يمنحون القرض، فالتضخم المتوقع  $pe$  إنما يضاف على سعر الفائدة الحقيقي المرغوب  $R^d$  حتى تصل إلى سعر الفائدة الاسمي الذي سيحصل عن القرض، ولذلك يمكن تحويل صيغة المعادلة رقم (1) عند إدخال التضخم المتوقع وسعر الفائدة الحقيقي المرغوب إلى المعادلة رقم (2):  $I = Rd + Pe$

والمعادلة رقم (2) شبيهة بالمعادلة رقم (1)، ولكن هناك اختلاف هام، فسعر الفائدة الحقيقي الفعلي في المعادلة رقم (1) يمكن حسابه بعد الحدث عن طريق طرح معدل التضخم الفعلي من سعر الفائدة الاسمي الذي سيحصل على القرض، أما المعادلة رقم (2) فتشمل التبرير المسبق الذي يتم الاتفاق عليه بين المقرض والمقترض عند عقد القرض.

وفي ضوء التحليل السابق لعلاقة سعر الفائدة بالتضخم يمكن القول أن الأثر السلبي للفوائد على القروض قد يشكل قيوداً على تحسين مرونة العرض السلعي وسبباً في عدم سد الفجوة الهيكلية القائمة بين عجز العرض وتنامي الطلب وبذلك يظهر هنا سعر الفائدة سبباً في استمرار الضغوط التضخمية ذات الطبيعة الهيكلية وتعاني من الفجوة الغذائية والتكنولوجية والتراجع في قيمة عملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية فإنها تكون ربما أكثر عرضة للضغوط التضخمية مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة لأن مجموعة الدول الصناعية قد تستخدم سعر الفائدة كأداة لنقل عبء أزماتها إلى الدول النامية عن طريق قناة سعر الفائدة وظاهرة التضخم المستورد كالذي حصل خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين، هذا فضلاً عن الآثار

السلبية المتوقعة من تراجع قيمة العملات المحلية لدول النامية مقابل عملات للدول الصناعية والتي سينتج

عنها حدوث أو تفاقم ظاهرة التضخم بالداخل للأسباب التالية:

- ارتفاع أسعار السلع الاستثمارية والسلع الأولية المستوردة والتي تشكل نسبة هامة من التكلفة الثابتة والمتغيرة للمنتجات المحلية، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع أسعار هذه المنتجات.

- ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.

- تحول جانب من الطلب على السلع المحلية البديلة نتيجة لارتفاع أسعار السلع المستوردة، ونظرا لان

العرض السلعي من هذه السلع في الأجل القصير يكون غير مرن، تميل أسعار السلع المحلية نحو

الارتفاع، ومما لا شك فيه أن التعامل بسعر الفائدة على القروض يشكل عامل ضغط هيكلي يؤثر سلبا

على مرونة العرض ويساهم في ارتفاع الأسعار.

إذا حدث وأدى انخفاض سعر العملة المحلية إلى زيادة الطلب الخارجي، فان مواجهة الطلب

الخارجي المتزايد تؤدي في حالة عدم مرونة العرض من هذه السلع في الأجل القصير إلى انخفاض

المعروض من هذه السلع محليا، ومن تم ارتفاع سعرها حتى وإن ظل الطلب المحلي عليها كما هو.

ويرى بعض الاقتصاديين أن تراجع قيمة العملة الوطنية وعدم استقرارها مقابل العملات الأجنبية

الأخرى وما سببته عليه من ارتفاع في الأسعار والتكاليف المحلية، ويرى بعض الاقتصاديين أن تراجع

قيمة العملة الوطنية وعدم استقرارها مقابل العملات الأجنبية الأخرى وما سببته عليه من ارتفاع في

الأسعار والتكاليف المحلية سيجر معه تدهور آخر في العملة مما يؤدي إلى دوران مسار الاقتصاد القومي

في دائرة مغلقة عقيمة بين ثنائية تدهور قيمة العملة - التضخم.

ولما كان سعر الفائدة احد مسببات التضخم وان التضخم المتوقع هو احد محددات سعر الفائدة الاسمي تظهر هنا الطبيعة المركبة والمعقدة لظاهرة التضخم وما قد يترتب عليها من أضرار على عدم استقرار مؤشرات البيئة الاقتصادية والاجتماعية لان استمرار ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود، ومن تم يتحول الاهتمام من كمية النقود التي يحصل عليها الفرد كدخل له إلى محاولة التعرف على الكمية التي يستطيع الفرد أن يحصل عليها من السلع والخدمات مقابل دخله النقدي، فمن بين الآثار المتوقعة للتضخم إعادة توزيع الدخل لصالح الأثرياء على حساب أصحاب الدخل الثابتة وشبه الثابتة من العمال، والموظفين وأصحاب المعاشات، كما قد يتسبب التضخم في زيادة الدخل الحقيقي والثروة لبعض الفئات في المجتمع وانخفاض الدخل الحقيقي والثروة لفئات أخرى وما ينجم عن ذلك من آثار بعيدة المدى على النشاط الاقتصادي.

يؤثر التضخم على القطاع المصرفي بعدة طرق. أولاً، أنه يقلل من القوة الشرائية للنقود، مما يعني أن الناس سوف يطلبون المزيد من الأوراق النقدية والعملات المعدنية للحفاظ على مستوى معيشتهم. وهذا يزيد من الطلب على النقد، مما يؤدي بدوره إلى زيادة عبء العمل على القطاع المصرفي. ثانياً، يمكن للتضخم أن يقلل من قيمة القروض والودائع، مما يقلل من ربحية البنك. كما أن التضخم يجعل من الصعب على البنوك تحديد أسعار الفائدة، حيث أن قيمة المال تتغير باستمرار. وأخيراً، يمكن أن يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار الفائدة، مما قد يجعل اقتراض الأموال أكثر تكلفة بالنسبة للبنوك، مما يقلل من سيولتها ويزيد من مخاطرها.

### المطلب الثاني: أثر الكتلة النقدية على التضخم

من خلال الإطار النظري للنظريات الاقتصادية المفسرة لتأثير الكتلة النقدية على التضخم، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي عالجت علاقة أو تأثير الكتلة النقدية على المستوى العام للسعار، ومحاولة منا لإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري، ومن الجدول أدناه نستنتج أن الفترة الممتدة من 1990 إلى يومنا هذا فترة هامة في مسار الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وتتميز بتحرير الأسعار، وشهدت الكتلة النقدية نمو مستمرا إذ يقدر متوسط نمو الكتلة النقدية خلال الفترة من 1990 إلى 2000 بحوالي 15.9% وهذا راجع إلى تطور الجهاز المصرفي، واتساع قنوات جمع الودائع الآجلة (أشباه النقود)، بينما شكلت نسبة 17.35% من سنة 2000 إلى غاية 2014، وعرف التضخم خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا حيث بدأ بمعدل 9.27% في عام 1990 ليرتفع إلى 31.70% سنة 1992، أي بزيادة قدرها 22% في مدة سنتين فقط، وهذا بسبب الإصلاحات التي باشرتها الجزائر تطبيقا لشروط FMI خاصة فيما يتعلق برفع الدعم عن المواد الأساسية وتخفيض قيمة العملة، ثم بدأت هذه القيمة في الانخفاض حيث يعتبر معدل 31.70% أكبر معدل بلغه التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2003، وهذا نتيجة برامج الانعاش الاقتصادي التي باشرت فيها الجزائر مطلع الـ2000، ويقدر متوسط التضخم من الفترة 2004 إلى 2014 بنسبة 22.72%.

**الجدول (14): تطور الكتلة النقدية مقارنة بالتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2024**

السنوات	معدل التضخم	الكتلة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد الجزائري / القيم: مليار دج،
1990	9.27	343.006
1991	25.90	415.269
1992	31.70	515.894
1993	20.50	627.426
1994	29.00	723.513
1995	29.80	799.561
1996	18.70	915.059
1997	5.70	1081.522

1998	4.95	1592.462
1999	2.60	1789.354
2000	0.30	2022.536
2001	4.20	1473.516
2002	1.43	2901.532
2003	4.26	3354.422
2004	3.97	3738.036
2005	1.38	4157.603
2006	2.31	4933.743
2007	3.68	5994.608
2008	4.86	6955.969
2009	5.74	5173.051
2010	3.91	8280.74
2011	4.50	9929.188
2012	8.92	11015.0
2013	3.26	11941.5
2014	2.92	13686.7
2015	4.78	13704.7
2016	6.40	13816.3
2017	5.59	14974.5
2018	4.27	16637.0
2019	1.95	16506.6
2020	2.42	17320.7
2021	7.23	20087.53
2022	9.74	22955.35
2023	8.68	1930.47
2024	9.30	1930.47

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (bank-of-Algeria)

وحسب دراسة دقيش جمال بالمركز الجامعي أحمد زبانة غليزان من خلال إجراء دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017. بالاعتماد على كل من الناتج المحلي الخام Pib والكتلة النقدية M2 وسعر الصرف Tcr، كمتغيرات مستقلة بالإضافة الى المتغير التابع والمتمثل في معدل التضخم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL تطرق البحث الى دراسة تأثير الكتلة النقدية على معدلات

التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2017 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات

الزمنية المبطة ARDL توصلت النتائج الى ما يلي<sup>1</sup>:

- معدل التضخم مستقر في المستوى في حين ان المتغيرات المستقلة (LNTPC،LNPIB،LN،LNM2) غير مستقرة في المستوى ومستقرة عند اجراء الفرق الاول.
- الكتلة النقدية تؤثر ايجابا ومعنويا على معدل التضخم وهذا ما يتوافق مع ما نصّت عليه النظرية الاقتصادية لفيشر ومارشال.
- الواردات لها علاقة طردية مع معدل التضخم وهذا ما يفسر التضخم المستورد الناتج عن نقل التكلفة الى البلد المضيف مما يؤدي الى حدوث التضخم فعندما تكون الدولة المصدرة للسلع والخدمات تعاني أصلا من التضخم، فإن هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة.
- الناتج المحلي الخام له علاقة عكسية مع معدل التضخم حيث ان زيادة الناتج الوطني يؤدي الى زيادة العرض عن الطلب وبالتالي تنخفض الاسعار.
- سعر الصرف له علاقة طردية مع معدل التضخم ويتجلى ذلك من خلال نموذج ISLMBP حيث ان التغيرات في اسعار الفائدة ينتج عن انتقال منحنى LM نتيجة لتطبيق البنك المركزي للسياسة النقدية التوسعية والتي تؤدي الى انتقال التوازن وفقا لنظام سعر الصرف السائد وطبيعة حركة رؤوس الاموال الدولية، فمثلا في ظل سعر الصرف الثابت (الاقتصاد الجزائري) وبافتراض وجود حركة تامة لرؤوس الاموال الدولية نتيجة لارتفاع اسعار الفائدة المحلية عن الاجنبية فان اي توسع نقدي يؤدي الى انتقال

1 دقيش جمال، أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 3، المركز الجامعي احمد زبانه غليزان، الجزائر، 2019، ص

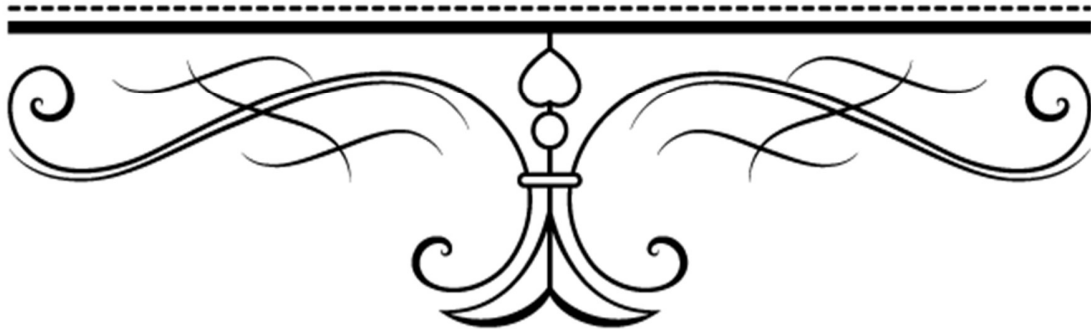
منحنى LM يمينا وينتج عنه تخفيض في قيمة العملة وتخفض معها الصادرات وترتفع قيمة الواردات مما يؤدي الى انتقال منحنى IS يمينا لإعادة التوازن في وضع يتوافق مع معدل الفائدة السائد. ومما سبق تم التوصل الى وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية ومعدل التضخم، في حين أن سعر الصرف يؤثر سلبا على التضخم.

### خلاصة الفصل:

في الأخير يمكن القول إن دراسة علاقة التضخم بمختلف المتغيرات الاقتصادية يعتبر موضوعا بالغ الأهمية، تناولته العديد من الدراسات الاقتصادية والتطبيقية، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات خاصة في الاقتصاد الجزائري، فمنها ما أكد على وجود علاقة بين التضخم وغيره من المتغيرات الاقتصادية، ومنها ما نفى وجود أية علاقة بينها، ولقد هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تأكيد أو نفي وجود علاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري، وفي دراستنا هذه أثبتنا أن للتضخم علاقة بمتغيرات الدراسة المتمثلة في القروض البنكية والكتلة النقدية.



الخاتمة العامة



## الخاتمة العامة

### الخاتمة:

يعتبر التحكم وضبط معدلات التضخم من المسائل التي يجب على الحكومات تقديرها بصفة فعلية والاحذ بالأدوات والسياسات اللازمة للقضاء عليها، وتتجه الحكومات غالبا للقضاء على التضخم الى الاعتماد على السياسات النقدية غير التوسعية، وكذا التوجه نحو زيادة مرونة اسعار الصرف، بينما تتجه الاقتصادات والبنوك الأكثر مقدرة على ايجاد سياسات نقدية فاعلة إلى الاعتماد على السياسات المالية التقييدية التي تراعي تحقيق هدف التحكم في الظروف التضخم من جهة، ومن جهة أخرى تراعي الحفاظ على ضمان الابقاء على حوافز الاستثمار من جهة أخرى، فالتحديات التي تواجه البنوك المركزية تمثل اختبارا فعليا لها، فقيام البنك المركزي باعتماد السياسات النقدية التقييدية من جهة سوف يؤثر سلبا على معدلات القروض والحوافز والتسهيلات الموجهة للاستثمار من جهة اخري، أما إذا قام البنك المركزي باعتماد سياسة مالية توسعية لخدمة الاستثمار فإن ذلك سوف يؤدي ذلك زيادة ورفع معدلات التضخم بفعل التوسع النقدي.

وفي جانب اخر نجد أن معظم العديد من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية قامت باعتماد سياسة استهداف التضخم. نظرا لأن التضخم في الحقيقة يعبر عن الخلل التوازني بين الطلب الكلي والعرض الكلي، سواء كان ذلك الخلل نتيجة تحقق مرحلة التشغيل الكامل بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة أو نتيجة انعدام المرونة وضعف الهياكل الانتاجية في الاقتصادات النامية، وتمثل السياسة النقدية الاطار الفاعل أكثر من السياسة المالية في محاربة التضخم وذلك نظرا لكون السياسة النقدية تتبع للبنك المركزي الذي يتمتع من حيث المبدأ بالاستقلالية بنما السياسة المالية التي تتبع للحكومة يعتبر دورها محدود في القضاء على التضخم او على الأقل هو دور يحتاج الى دور السياسة النقدية الى جانبه

## الخاتمة العامة

وتستخدم السياسة النقدية عدة وسائل مختلفة منها تحديد كمية وسائل الدفع المتاحة ومعدلات الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم، إضافة إلى دخول البنك المركزي في السوق المفتوحة للأوراق المالية وهذا ما يعرف بسياسة السوق المفتوحة، وفي جانب آخر تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة مستقلة عن السياسات الأخرى وهذا من خلال تميزها بأهدافها المتمثلة في مقاومة التضخم وتخصيص الموارد، وتوزيع الدخل وكذا تنمية الصناعة المحلية.

وفي إطار تقييم واقع التضخم النقدي في الجزائر نجد عموماً أن الإصدار النقدي يتخطى المستويات المطلوبة وهذا مقارنة مع نسبة زيادة الناتج الداخلي الحقيقي ويرجع ذلك من جهة إلى تدخل الدولة في كل النشاط الاقتصادي ومن جهة أخرى نقص موارد الاستثمار ومن الأسباب الفعلية التي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري هو ضعف النمو في الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع نسبة زيادة الكتلة النقدية ويرجع ذلك إلى استعمال هذه الموارد النقدية في نشاطات غير إنتاجية خاصة في هذه السنوات الأخيرة، إضافة إلى حالات الزيادة المطردة في الكتل الاجرية للموظفين التابعين للقطاع العام والخاص والتي بلغت مستويات كبيرة في السنوات الأخيرة أثر بصفة مباشرة على ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات كبيرة.

ورغم المحاولات العديدة للتخفيض من حدة وتأثير التضخم المستورد لمحاربة المضاربة، وكذا محاولة السيطرة على الطلب الكلي وذلك بإحداث تغيير جذري في هيكل الاقتصاد بما يتلاءم مع مقتضيات التنمية، إلا أن الدور الفعلي يبقى من اختصاص البنك المركزي الذي يقوم بتوظيف أدوات السياسة النقدية المختلفة حسب المراحل المختلفة من أجل القضاء على التضخم وتصحيح الأوضاع الناتجة عن ارتفاع الأسعار.

## الخاتمة العامة

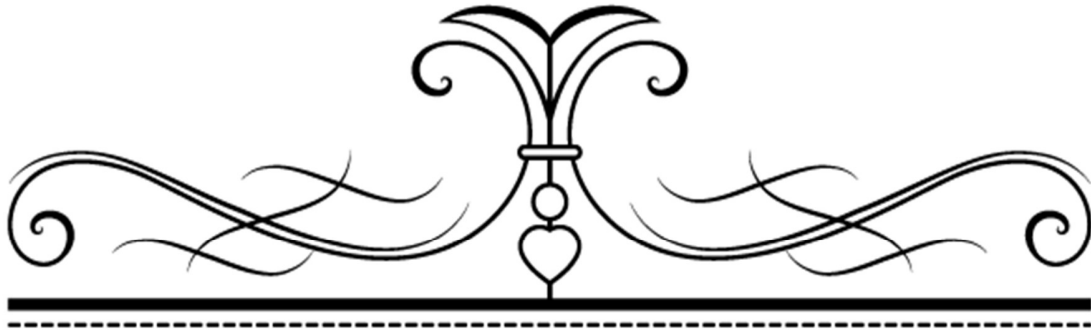
### نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج هي:

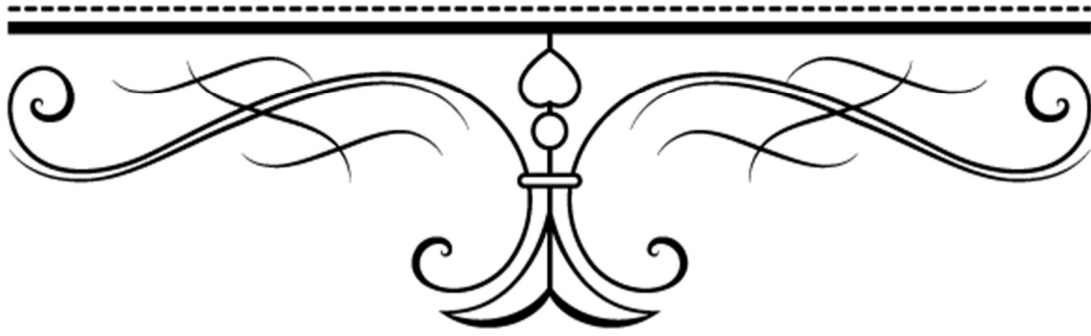
- تعتبر السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية، بحيث تستخدم من طرف السلطة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تتكون أدوات السياسة النقدية من أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، يكمن الفرق بينها في طريقة تأثيرهما، حيث أن الأدوات الغير مباشرة هي التي تعمل من خلال السوق النقدية
- يعتبر التضخم ظاهرة قيد الدراسة والاهتمام وذلك بالنسبة للسياسة النقدية بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية بصفة عامة.

### التوصيات:

- إن التقليل من الآثار السلبية لظاهرة التضخم على الصعيد الاقتصادي والصعيد الاجتماعي وبالأخص على القدرة الشرائية، يعتبر من التحديات التي يجب أن تتكاتف من أجلها مختلف الجهات، عن طريق ضبط مختلف السياسات الكفيلة بذلك، وارتأينا اقتراح بعض التوصيات في هذا المجال:
- مواصلة العمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي وتطوير نظم المعلومات لديه ليمارس سياسته النقدية بصورة فعلية.
  - ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة بالأخص أداة معدل إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة والتنويع في استخدام أدوات السياسة النقدية خاصة من خلال تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر.



## قائمة المراجع



## قائمة المراجع

### قائمة المرجع:

#### 1. المراجع باللغة العربية:

##### أ. القوانين والمراسيم:

(1) القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، الخاص بالنقد والقرض.

##### ب. الكتب:

(2) أحمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي، ودور البنوك

المركزية، دراسة تحليلية، تطبيقية، لحالات مختارة من البلدان العربية" جمهورية مصر العربية، الدار

الجامعية، الطبعة الأولى، 2006، ص 120.

(3) جمال علال بن ثابت سويح، دراسة أثر نمو الكتلة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة

(1990-2016)، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2018.

(4) عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر)، دار قرطبة

للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

(5) أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود والأسواق

المالية)، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط1، 2001.

(6) إياد عبد الفتاح النسور، "أساسيات الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،

2013.

(7) بنعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

الطبعة الأولى، 2006.

## قائمة المراجع

- (8) جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- (9) جميل زيدان، "السياسات في الجهاز المالي"، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- (10) حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- (11) حسين بن سالم، جابر الزبيدي، "التضخم والكساد" مؤسسة الفوارق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- (12) د. موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، منشورات الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015.
- (13) الروبي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية 1984.
- (14) زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.
- (15) عوف محمود الطفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، جامعة الاسكندرية، 1998.
- (16) سعيد سامي الحلاق/محمد محمود العجلوني، "النقود والبنوك والمصارف المركزية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- (17) السيد عطية عبد الواحد، "التحليل الاقتصادي الكلي"، النهضة العربية، القاهرة، 2002.
- (18) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.
- (19) عبد الرازق بني هاني، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.

## قائمة المراجع

- (20) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- (21) عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- (22) سمير محمد معتوق، " النظريات والسياسات النقدية،" دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- (23) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
- (24) عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي)، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999.
- (25) غازي حسين عناية "التضخم المالي" مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006.
- (26) محمد زكي الشافعي، "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية القاهرة، 1990.
- (27) محمد عبد المنعم جعفر، الاقتصاد الإسلامي: الاقتصاد الكلي، المجلد الرابع، دار البيان العربي، 1985.
- (28) محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- ب- أطروحة الدكتوراه / ماجستير:
- (29) أسماء مخاليف، محددات التضخم مع مقاربة بدوال الاستهلاك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2018.

## قائمة المراجع

- (30) بقبق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية (دراسة قياسية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تقود ومالية وبنوك، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، 2015.
- (31) بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية الجزائر 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد المالي، كلية: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة: الحاج لخضر، باتنة، 2016.
- (32) تيجاني بالرفي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.
- (33) جبوري محمد، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي"، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بائل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2013.
- (34) محمد صالح جمعة، السياسية النقدية في سورية وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2000.
- (35) أحمد محمد، صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية حالة الجمهورية اليمنية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير منشورة، جامعة الجزائر، 2007.

## قائمة المراجع

- (36) الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2013.
- (37) الطيبي محمد، شتوى عبد الناصر، مدى فاعلية السياسة النقدية في التخفيف من حدة التضخم في الجزائر (2010/2022)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درايعة، أدرار، الجزائر، 2023.
- (38) سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005-2006.
- (39) خديجة تافاسات، تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013))، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة 5، الجزائر، 2017.
- (40) علي بطاهر، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- (41) مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.

ت-المقالات:

## قائمة المراجع

- (42) بن عزة إكرام، أ. شليل عبد اللطيف تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية (1990-2017) مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، جامعة أوبوكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.
- (43) بن نافلة نصيرة، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة (2014-1970)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد: 07، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016.
- (44) د. بن دقفل كمال، مؤشرات التضخم في الجزائر (دراسة تحليلية)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الطبعة 2، العدد 27، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، بدون سنة نشر.
- (45) محمد قرتلي، وفضيلة زاوي، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار اصلاح المنظومة البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) مجلة البحوث والدراسات التجارية، 2021.
- (46) عبد الله قوري يحيى، "محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية 1970-2012 SVAR"، مجلة الباحث، عدد 14، 2014.
- (47) محمد كريم قروف، "السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (1999-2011)، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، عدد 14، الدنمارك، 2013.
- (48) رايس فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، شتاء، ربيع، 2013.
- (49) بن بريكة الزهرة، "دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد 13، جامعة بسكرة، جوان 2013.

## قائمة المراجع

- (50) د. علاوي نورة، أضرار التعامل بسعر الفائدة على التوازن الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 23، الجزائر، 2018.
- (51) دقيش جمال، أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 3، المركز الجامعي احمد زبانه غليزان، الجزائر، 2019.
- (52) علي لزعر، فضيل رايس، "الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 60، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.
- (53) صلاح الدين سعودي، وكزار رمضان، انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2007 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، 2020.
- ث-التقارير:
- (54) بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015.
- (55) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.
- 2- المراجع باللغة الأجنبية:
- (56) Achour Tani Yamna, « analyses de la croissance économique en Algérie », .thèse de doctorat en sciences, université de Tlemcen, Algérie, 2013/2014, p56

## قائمة المراجع

---

Bouhassoun Zahira, « la relation monnaie–inflation dans le contexte de (57  
l'économie algérienne », thèse pour l'obtention de doctorat en sciences  
.économiques, université de Tlemcen algérie, 013/2014, p 256

Fonds monétaire international, «algérie: rapport des services du FMI pour (58  
les consultations de 2010 au titre de l'article IV», (rapport du FMI n 11/39, Mars  
.2011), p 5

Le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et » (59  
financiers à fin septembre 2009» ministre des finances, (direction générale de  
. p 12:la prévision et des politiques, Algérie, 2009)

Données de ministère du finance, zoom sur les chiffres, sur [www.dgpp-](http://www.dgpp-) (60  
[mf.gov.dz](http://mf.gov.dz) vu le 28/04/2024